محضر الجلسة رقم 222

التاريخ: الثلاثاء 22 ذو القعدة 1446هـ (20 ماي 2025م).
الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الاسئلة الشفهية المدرجة في جدول الاعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 ماي 2025، تقدم به المستشار خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 13 ماي 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الاسئلة الشفهية: 101 سؤالا شفهيا؛
- عدد الاسئلة الكتابية: 53 سؤالا كتابيا؛
- عدد الاجوبة الكتابية: 18 جوابا كتابيا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يعلن من خلالها تأجيل سؤال المجموعة حول "إعادة التأهيل الوظيفي للكفاءات بإدارة الدولة" إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الادارة حول "الذكاء الاصطناعي".

والبداية مع السؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الذكاء الاصطناعي".

الكلمة للدكتور الخمار المرابط من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

حول التدابير المتخذة لتعزيز الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي بالمملكة، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

هذا السؤال والسؤال الذي يليه تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي عبد اللطيف الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي استراتيجية الوزارة لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالذكاء الاصطناعي.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أوجه الشكر للسيدين المستشارين المحترمين على هذين السؤالين المهمين بموضوع الذكاء الاصطناعي.

كما لا يخفى عليكم، يحظى الذكاء الاصطناعي بأولوية كبرى في ورش التحول الرقمي بالنظر إلى ما يتيحه من إمكانات في مجال ترشيد كلفة الانتاج وما يقدمه من حلول تستجيب لحاجيات المواطنات والمواطنين.

ويؤكد المغرب حضوره في هذا المجال، حيث كان من أوائل الدول التي تبنت توصيات "اليونسكو" حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بتاريخ 24 مارس 2022.

كما تم إصدار تقرير "اليونسكو" حول جائزة المغرب لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الانخراط الفعال للمملكة في هذا المجال على المستوى الدولي من خلال عدة مبادرات عالمية وإفريقية وعربية، مما يعكس التزام المغرب بتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول وإنساني.

وفي هذا السياق، شكل الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية (Maroc Digital 2030)، ويتم العمل على تقوية استعماله والارتكاز عليه في تطوير محاور هذه الاستراتيجية واستغلال قدراته في القطاعين العام والخاص، من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد، أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على 5 مبادرات أساسية غادي نذكرها الآن:

الأولى: تخص العمل على إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، ضمن المديرية العامة للانتقال الرقمي، تُعنى بوضع السياسة العمومية في مجال البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، هاذي مسألة جديدة بزاف، عاد توصلنا لها هاذ يومين.

ووضع البرنامج والمشاريع والتدابير التنفيذية وإعطاء وإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي والمعايير الأخلاقية وتعزيز البحث العلمي والابتكار والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الرصد واليقظة لضمان استخدام مسؤول وآمن للذكاء الاصطناعي؛

المبادرة الثانية، كتخص التوقيع على إعلان نوايا إحداث قطب رقمي، إقليمي، عربي، إفريقي، يعنى بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (le PNUD[1])، من أجل تنسيق تنمية الرقمنة والذكاء الاصطناعي على المستوى العربي والإفريقي؛

وسيشكل مركز المغرب الرقمي للتنمية المستدامة، المزمع تدشينه رسميا، خلال الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في شتنبر المقبل، منصة إقليمية، مرجعية (D4D) يعني (Digital For System Development)، من بينها في مجالات متعددة من بينها التكنولوجيا الصحية، التغير المناخي، الطاقات المتجددة، التعليم الرقمي، الأمن السيبراني، التكنولوجيا الزراعية والخدمات المالية الرقمية؛

المبادرة الثالثة: تخص إحداث شبكات مراكز التميز، اللي سميناهم "معاهد الجزري"، لتطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي، كجسور إقليمية بين البحث والابتكار والنظم المحلية في الجهات 12 لبلادنا، وكمحاور للابتكار تربط الباحثين والشركات الناشئة والمصنعين والمواطنين.

وقد تم على هامش معرض (GITEX) إفريقيا 2025، التوقيع على مذكرة تفاهم، تهدف إلى إنشاء المعهد الجزري الأول في جهة كلميم - واد نون، تتمثل مهمته في تحويل نتائج البحث العلمي إلى حلول ملموسة، يمكن استخدامها من قبل الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة وكبريات شركات التكنولوجيا.

كما يهدف إلى تعزيز البحث التطبيقي والابتكار التكنولوجي وكبريات الشركات التكنولوجية، والاستجابة للتحديات الاقتصادية والمجتمعية الخاصة بالجهة، مع مراعات خصوصياتها وخاصة قضايا المناخ والموارد الطبيعية والتنمية الجهوية.

ويهدف المشروع أيضا، إلى تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات والفاعلين بالقطاع العام، من أجل تسريع دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستراتيجية بالجهة، كما سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات رئيسية مثل الزراعة والطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق والسياحة والخدمات العمومية، خاصة عبر تسهيل الولوج إلى العلاجات من خلال تكنولوجيات الصحة؛

رابعا: إطلاق برنامجين وطنيين للتكوين في مهارات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة المواهب الشابة من 8 إلى 18 سنة، الأول سيستفيد منه حوالي 200 ألف شاب، بمختلف هيئات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وسيبدأ تنفيذ البرنامج بمشاريع تجريبية على مستوى المراكز الفيدرالية التابعة للجامعة ومراكز تكوين الأندية قبل التوسع على مستوى الدوريات الجهوية؛

والبرنامج الثاني يهدف إلى توفير الورشات التكوينية بمختلف جهات المملكة على مستوى دور الشباب، لتطوير مهارات فئات الأطفال في مجالات الذكاء الاصطناعي والرقمنة وإشراكها في دينامية التحول الرقمي التي تشهدها بلادنا مع تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للأدوات الرقمية وذلك وفق مقاربة شاملة ودامجة.

[1] **P**rogramme des **N**ations **U**nis pour le **D**éveloppement.

المبادرة الخامسة: اللي كنذكر فالأخير هي التي تهدف لتعزيز استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول في بلادنا ومساهم في التنمية، سيتم تنظيم مناظرة وطنية خلال فاتح وثاني يوليوز المقبل، وكيحصل لي الشرف باش نستدعيكم لهاذ المناظرة اللي غادي تكون في مدينة الرباط بهدف توسيع النقاش والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين في شأن التوجهات والإجراءات المستقبلية في إطار رؤية مشتركة منسجمة مع السياق الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الحمار المرابط.

المستشار السيد الحمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم المهم والواضح وعلى كذلك كل التدابير المتخذة على مستوى وزارتكم حول تعزيز الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي ببلادنا، في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" التي أطلقها المغرب في 25 شتنبر الماضي، كما ذكرتم، لتنفيذ التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن رهان الذكاء الاصطناعي الذي أصبح ضرورة لمواكبة رقمنة الخدمات العمومية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الآفاق المبتكرة التي يتيحها المجال الرقمي، لذلك كلنا مدعوون اليوم إلى تحفيز ذكائنا الجماعي من أجل القيام باستنفار استباقي وتوقعي حتى لا نقع ضحية التفاعل المتأخر مع المستجدات السريعة للذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

من هذا المنطلق، وإذ نشيد بمجهوداتكم السيدة الوزيرة على رأس هذا القطاع الوزاري، نرى أن هذا الملف الكبير يتطلب وباستمرار انخراطا جماعيا من عدة مؤسسات وقطاعات حكومية، لذلك ندعو إلى المزيد من التدابير المساهمة في تعزيز منظومة الذكاء الاصطناعي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بقدر ما يطرح الذكاء الاصطناعي تحدي النقص الحاد في الكفاءات والموارد البشرية الوطنية اللازمة، بقدر ما يمنحنا كذلك فرصة لخلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل الجديدة لشبابنا، بشرط أن نحسن وضع الإطارات المناسبة لاستغلال المواهب الرقمية وفق ما يتطلبه سوق الشغل، بالإضافة إلى تأمين برامج التكوين والتكوين المستمر مع مواكبة البحث والابتكار التكنولوجي، علاوة على تقوية الإطار التشريعي والتنظيمي في هذا المجال وتحسين التغطية في العالم القروي الذي لازال يعاني من ضعف البنية التحتية في ميادين كثيرة، ومنها شبكة الأنترنيت وخصوصا في إقليم تاونات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى على أحد الإرادة الجماعية بأهمية الانخراط في الثورة الرقمية السريعة التي يشهدها العالم، لذلك لا خيار لدينا أمام هذا التسونامي سوى تبني وتنزيل استراتيجية متوازنة تجمع بين الحلول التي يتيحها أنظمة الذكاء الاصطناعي العالمي وتطوير القدرات المحلية والسيادية وبين إرساء آليات لمواكبة الاستعمال المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي لحماية الأفراد والمؤسسات، من خلال قوانين ونصوص تشريعية ومؤسسات كافية لتأطير هذا المجال وتحسين البنية التحتية لتغطية الأنترنيت في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

السي الأنصاري.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على التوضيحات اللي اعطيتو فهاذ الموضوع.

فموضوع الذكاء الاصطناعي لا يجادل فيه إثنان في أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة للتنمية، فالأهداف الاستراتيجية ديال المغرب الرقمي 2030 حدد واحد المجموعة ديال الأهداف في مجال الدولة الرقمية (E-GOV:

تسهيل المساطر وخفض الآجال وضمان الشفافية؛

وتسهيل الولوج للخدمات؛

تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الدولة الرقمية (E-GOV) من الرتبة 11 إفريقيا و100 عالميا إلى الرتبة الأولى إفريقيا و50 عالميا في أفق 2030، وفي أفق 2026 الرتبة 8 كهدف إفريقيا و85 عالميا، مع نسبة الرضا إلى 80% للمستخدمين؛

وتخفيض الآجال بـ 50%؛

وتسهيل المساطر الإدارية بـ 40%؛

ورفع نسبة الاستعمال للحلول الرقمية إلى ما يفوق 50%.

كانت هذه بعض الأهداف المسطرة والمعلنة من طرف السيدة الوزيرة السابقة، إلا أنه هاذ القطاع، أولا نثمن عاليا الحكومة التي يعني دارت واحد القطاع خاص بالرقمنة، وذلك للأهمية ديالو في التنمية ديال البلاد، ولكن هناك في السنوات الثلاث الأولى لم نشهد تطورا ملحوظا فهاذ السياق.

هذه الأهداف تتوخى التوجه نحو أيضا منصة موحدة، توجه المستخدمين

حسب حاجياتهم لمنصات الإدارات المطلوبة، لتخلق أكثر من 240.000 فرصة شغل وخلق نشاط اقتصادي بقيمة 100 مليار درهم.

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، المحرك الأساس في هاذ الميدان في القطاع ديالكم هناك المحرك الأساس فيه ثلاثة ديال العناصر:

- أولا، الكفاءات؛
- ثانيا، بنك المعطيات وبنك المعلومات (Cloud)؛
- ثالثا، (la connectivité)، الاتصال.

في هاذ المحاور الثلاث، نشهد بأننا لا نزال بحاجة إلى التطوير لا على مستوى الكفاءات والتكوين في هاذ الميدان، وأيضا بنك المعلومات (Cloud)، يجب أن نشتغل على بنك معلومات فيه سيادة وطنية، لأن هناك قطاعات ذات حساسية استراتيجية يجب تحصينها ببنك معلومات وطني.

ثالثا، والأهم وهذا من أهم الاتصال، شركة الاتصال التي تشتغل في القطاع، فكلنا نعلم أن الصعوبة في الكثير من المناطق من بلادنا التي لا زال الولوج للأنترنيت فيها صعبا، فكيف يمكن أن نطور الأداء ديال الرقمنة فبلادنا في مقاولة مثلا في منطقة نائية من جهة درعة- تافيلالت، بعض المناطق التي لا تغطى بما يجب، بل نسبة الصبيب تتكون قليلة جدا ولا تمكن مثلا المقاول إيلا إذا كانت الرغبة أنه يشارك في واحد السوق بواحد (un appel d'offres) أنه يوضع على الأقل الطلب ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ما بقاش لكم الوقت للتعقيب.

سنمر إلى السؤال الثالث موضوعه "ورش تعزيز محاربة الرشوة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي السالك تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عندما ننطلق من الأرقام المقدمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن حجم الكارثة الاقتصادية التي يسببها الفساد، تقدر كلفته السنوية بما يزيد عن 40 مليار درهم، أي ما يعادل 2% إلى 3% أو نقاط من الناتج الداخلي الخام، وهذا النزيف المستمر يقوض أسس المنافسة الشريفة ويدمر الثقة في المؤسسات، بما ينعكس سلبا على المناخ الاستثماري وعلى قدرة البلاد على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن كون الفساد أصبح ثقافة شبه مؤسساتية تنخر مختلف القطاعات، ولعل الفضيحة التي ارتبطت مؤخرا بإحدى الجامعات خير دليل وخير مثال على ذلك.

وهذه الفضائح المتواصلة انعكست بشكل مباشر على مؤشرات مكافحة الفساد، حيث حصل المغرب على 38 نقطة من أصل 100 في مؤشر إدراك الفساد لسنة 2024 للرتبة 97 عالميا.

ولكل هذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن جدوى الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

وتعتبر هذه الاستراتيجية مقاربة مندمجة يتم فيها العمل بشكل مشترك على مكافحة مختلف أوجه الفساد، بما في ذلك الرشوة، وذلك في إطار الجهود الوطنية لكافة الفاعلين من قطاعات حكومية وهيئات ومؤسسات عمومية ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية التي بلغت نسبة تقدم إنجازها 76% من تحقيق عدة منجزات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ اعتماد القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يعتبر دفعة قوية لتعزيز الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد؛
- ✓ تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- ✓ اعتماد القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية؛
- ✓ تفعيل القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- ✓ تحسين الاستقبال في العديد من إدارات الدولة من خلال تعميم تجربة مواقع الاستقبال النموذجية؛
- ✓ الرفع من عدد الخدمات الإدارية الموضوعة على الخط، حيث أصبحت

الإدارة توفر العديد من الخدمات الرقمية موجهة للمواطن والمقاولة؛

- ✓ إرساء نظام متكامل لتلقي وتدبير الشكايات؛
- ✓ إحداث الخط المباشر للتبليغ عن الرشوة من قبل رئاسة النيابة العامة لتمكين المواطنين من التبليغ عما يتعرضون له من ابتزاز وما يعانونه من أفعال الرشوة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مجموعة من مشاريع القوانين سيتم وضعها في مسطرة المصادقة قريبا، من قبيل:

- ➢ مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح؛
- ➢ مشروع قانون حول التصريح بالممتلكات واعتماد نظام لا مادي للتصريح؛
- ➢ مشروع قانون حول حماية الموظفين المبلغين عن جرائم الفساد.

وانطلاقا من وعيها بضرورة إرساء مؤشرات قادرة على تقييم المجهودات المبذولة، انضمت بلادنا إلى مؤشرات النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تم إعدادها بناء على توصية "مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بشأن النزاهة العمومية، وهي وسيلة جديدة تتأسس على معطيات واقعية حول كيفية تعزيز النزاهة العمومية، وذلك بناء على مصادر بيانات أولية شاملة ودقيقة ومفصلة، تم التحقق من صحتها من قبل الحكومات، مما يسمح لها بمقارنة أدائها وتحديد أفضل الممارسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب، السي الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

إن تجاوز هذا التحدي الوطني الماثل أمامنا، يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإجراءات جذرية عاجلة، تبدأ بإعلان حالة طوارئ مؤسساتية لمحاربة الفساد، تتجاوز النظرية والتقارير السنوية إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

كما يستوجب الأمر تقديم تقرير تقييمي واضح وشامل أمام البرلمان حول مصير "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد"، مع كذلك كشف الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة.

وأما الخطوة الثانية تتمثل في تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة على جميع المستويات من خلال تقوية استقلالية الهيئات الرقابية وتمكينها من الأدوات القانونية والتقنية اللازمة لأداء مهامها بفعالية، إلى جانب وضع برنامج واضح للتكوين والتحسيس في مختلف الإدارات العمومية لترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية كبديل عن ثقافة الإفلات من العقاب السائد حاليا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ما بقاش لكم شي وقت للرد على التعقيب.

إذن نمر إلى السؤال الموالي وهو السؤال الرابع وموضوعه "تفعيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي لحسن نازهي لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

تفعيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام.

في البداية تجدر الاشارة إلى أن إحداث "المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الادارات العمومية" يندرج في إطار تفعيل مضامين اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا في 30 أبريل 2022، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى تعزيز وتكريس أسس الدولة الاجتماعية.

ولابد من التذكير بأن إحداث هذه المؤسسة المشتركة بموجب القانون رقم 41.22 هو ثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة.

وستمكن هذه المؤسسة الهامة من تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بـ 12 قطاعا وزاريا، لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، من خلال تمكينهم من عدة خدمات اجتماعية في مجالات مختلفة، كالسكن والنقل والتغطية الصحية التكميلية والأنشطة الثقافية والترفيهية، وذلك على غرار باقي الموظفين المنتمين إلى القطاعات الوزارية الأخرى.

ولإرساء هياكل المؤسسة المشتركة، عملت الحكومة على إصدار القانون

التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، قصد إدراج المؤسسة ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤولها في مجلس الحكومة.

وعلى إثر ذلك، وبتفويض من السيد رئيس الحكومة، بادرت الوزارة بتاريخ 2 أبريل 2025، إلى فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير المؤسسة المذكورة وسيتم الاعلان قريبا عن نتائج مسطرة دراسة الترشيحات والمقابلات الانتقائية بعد استكمال مسطرة التعيين في المنصب المعني، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن تعيين مدير هذه المؤسسة الحيوية، باعتبارها أحد أجهزتها التسييرية والتنظيمية الهامة، يعتبر بمثابة اللبنة الأولى والأساسية في مسلسل تفعيلها وتوفير الشروط القانونية والموضوعية لاشتغالها، لاسيما بالنظر إلى الأدوار المحورية التي سيضطلع فيما يتعلق بإدارة شؤون المؤسسة وإعداد مشروع برامج عملها.

وأؤكد لكم في الأخير عزم الحكومة وحرصها على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفعيل المؤسسة المشتركة بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسي لحسن نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

تعد مؤسسة الأعمال الاجتماعية ركيزة أساسية في دعم العنصر البشري داخل المؤسسات، حيث تلعب دورا محوريا في تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للموظفين وأسرهم، فهي توفر خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية، تساهم في رفع الروح المعنوية وتحقيق الاستقرار النفسي والمادي للموظف، مما ينعكس ايجابيا على الأداء العام وجودة العمل.

كما تساهم المؤسسة في ترسيخ قيم التضامن والتكافل داخل بيئة العمل، وتعد شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة داخل القطاع لا العام ولا الخاص.

وفي هذا الإطار، السيدة الوزيرة، أتدخل اليوم لأعبر عن استياء شريحة واسعة من موظفي الإدارة العمومية بسبب التأخر الكبير وغير المبرر في تفعيل المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية رغم مرور أكثر من سنتين على صدور القانون، راه قلتيها السيدة الوزيرة، رقم 41.22 الذي نشر بالجريدة الرسمية رقم 71.22 بتاريخ 2022، والقاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارة العمومية، فإن مقتضياته ظلت معطلة ولم يتم تفعيلها لحد الآن، علما أن هذه المؤسسة تستهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية لأكثر من 20.000 موظفة وموظف تابعين لـ 12 قطاع وزاري، نأكد ذاك الشي اللي قلت السيدة الوزيرة، الأمر الذي ترتب عنه حرمانه من خدمات اجتماعية تتعلق بالحصول على تحفيزات ومساعدات ذات طابع اجتماعي.

السيدة الوزيرة،

هذا التأخر يكرس التفاوت بين القطاعات ويبقي الموظفين رهائن لفراغ مؤسساتي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى خدمات اجتماعية عادلة وموحدة، تشمل: السكن، الصحة، الترفيه، الدعم في الحالة الاجتماعية الصعبة.

المؤسسة المشتركة لم تكن مجرد نص قانوني، بل كانت أملا لشغيلة القطاع في العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، ومع ذلك فإن غياب النصوص التطبيقية وغياب رؤية واضحة يجعل المشروع في حالة جمود مقلقة، ومن هنا نطالب الحكومة، من خلال السيدة الوزيرة، بما يلي:

- الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بتفعيل المؤسسة؛
- تشكيل لجنة مؤقتة تضمن القطاعات المعنية والفرقاء الاجتماعيين لمواكبة التفعيل؛
- رصد ميزانية انتقالية لضمان انطلاقة فعلية للمؤسسة في أقرب الآجال؛
- تقديم جدول زمني واضح بشأن مراحل التنزيل.

السيدة الوزيرة،

إن شغيلة اليوم تنتظر الأجوبة والمبادرات، لا الشعارات والوعود، ومن موقعنا الرقابي لن نتوقف عن المطالبة بتفعيل هذه المؤسسة، لأنها ليست امتيازات، بل حق مشروع لموظفي الدولة.

إننا في مرحلة دقيقة، السيدة الوزيرة، تتطلب تفعيل النصوص بدل تركها حبر على ورق وتحقيق وعود طال انتظارها، وفاء لكرامة الموظف وثقته في المؤسسات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تجويد صبيب الاتصالات والانترنيت عالي السرعة في المناطق الريفية النائية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مصطفى الميسوري.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تحسين صبيب الاتصالات الهاتفية وسرعة الانترنيت في العالم القروي والمناطق الجبلية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام حول "التغطية بشبكة الهاتف والانترنيت" باعتبارها خدمة أساسية لكل المواطنين.

وتعد هذه الخدمة من ضمن الأولويات لتنمية قطاع الاتصالات بالمغرب، حيث تبذل مجهودات جد قيمة لتنمية وتعزيز البنيات التحتية للاتصالات من قبل المتدخلين في القطاع.

وتقوم الحكومة بمواكبة المتعهدين في هذا المجال، من خلال اتفاقيات الاستثمار التي فاقت قيمتها 8.4 مليار درهم في 2023، وذلك من أجل مواكبة الأوراش الوطنية للتحول الرقمي.

وفي إطار تفعيل الطور الأول من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا (PNHD[2]-1) 2018-2024، تمت تغطية أكثر من 10.660 من أصل 10.740 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع، أي بمعدل تنفيذ يناهز 90%، وسيتم تغطية المناطق القروية القليلة المتبقية بتقنية الأقمار الاصطناعية "VSAT"، نظرا لتعذر تغطيتها بالشبكات الأرضية لأسباب جغرافية.

وبالرغم من الجهود المبذولة وبهدف مواصلة تحسين التغطية بشبكة الانترنيت في المناطق القروية، تم إطلاق الشطر الثاني (PNHD-2) من هذا المخطط الذي يهدف إلى تغطية ما يزيد عن 1800 منطقة قروية ذات تغطية ضعيفة أو منعدمة في أفق 2026، وذلك بدعم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

وقد تم جرد هذه المناطق بتعاون بين "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات" والسلطات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار المراسلات الواردة من قبل السيدات والسادة البرلمانيين والمنتخبين المحليين.

أما بالنسبة للمناطق التي تصعب تغطيتها بالشبكات الأرضية، فقد تمت المصادقة على مبادرة "VSAT" التي ترمي إلى التغطية بالشبكات المستعملة للأقمار الاصطناعية من نوع "VSAT[3]" بتمويل من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، حيث يمكن لكل زبون يتواجد بداخل المناطق غير المغطاة بخدمات الصبيب العالي الأرضي الاستفادة من دعم مالي لكل اشتراك في خدمة الأنترنيت عبر الأقمار الاصطناعية لدى متعاهد مرخص له، على ألا يتجاوز الدعم الممنوح 2500 درهم عن كل اشتراك من نوع "VSAT" في حدود 4000 مستفيد في السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي الميسوري في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لابد أن ننوه في البداية بنجاح الحكومة في اتخاذ تدابير موازية، تهدف إلى تسريع مشاريع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، وفي مقدمتها الإستراتيجية الجديدة للتحول الرقمي في أفق سنة 2030، والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العالمية وإرساء أسس اقتصاد رقمي، يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل.

الولوج إلى الإنترنيت عالي السرعة شرط أساسي لتحقيق العدالة المجالية والتنمية المستدامة في بلادنا، بل وأضحى أمرا ضروريا وأساسيا، فعلى الرغم من التقدم الحاصل في تعميم خدمات الاتصالات لا تزال بعض المناطق القروية النائية تعاني من ضعف التغطية، والراجعة إلى هشاشة البنية التحتية الرقمية، ما يؤدي إلى انخفاض جودة الصبيب، وهو ما يكرس الفجوة الرقمية في الجهات ويضعف فرص التنمية المحلية.

وبما أن المغرب يتوفر، ولله الحمد، على مؤهلات في المجال التحول الرقمي، حيث يتطور عدد المشاركين في الهاتف المحمول بشكل مستمر، كما أكدتم في جوابكم بأرقام نعتبرها جد مشجعة، وفق تقارير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إضافة إلى ما تحقق في مجال التحول الرقمي، سواء فيما يتعلق بوضع البرامج والاستراتيجيات والتطبيقات أو بإنشاء الهيئات ذات الصلة.

وبالرغم من كل هذه المجهودات، تم رصد نواقص عديدة، وهنا أحيلكم على الرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج"، أكد على أن الفجوة الرقمية الموجودة تجعل حوالي 6 ملايين من المواطنات والمواطنين غير منخرطين في مسلسل الرقمنة الذي تشهده البلاد، مع تسجيل أقاليم وجماعات تعرف نقصا كبيرا للولوج بسبب استعمالات الضعيفة للأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي، أو النقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية.

وهنا أسوق لكم أمثلة كتطوان في المناطق الجبلية، تاونات، تازة، وزان،

[2] **P**lan **N**ational du **H**aut et très haut **D**ébit.

[3] **V**ery **S**mall **A**perture **T**erminal.

شفشاون والمناطق الحدودية على رأسها الجنوب الشرقي من فكيك، بوعرفة وجرادة، تنغير، ورزازات إلى زاكورة مثلا، نجد مناطق منقطعة كليا عن العالم الخارجي، بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطنين بلا استقبال ولا إرسال، وبما أن صبيب الأنترنيت بالمنطقة ضعيف ومنعدم في بعض الأحيان، وهو ما يجعل معاناة الساكنة تتفاقم، ما يجعلهم مضطرين للبحث بعيدا عن مساكنهم بحثا عن الشبكة من أجل إجراء اتصالاتهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تجويد صبيب الأنترنيت العالي السرعة في المناطق القروية يعد رافعة أساسية لإدماج الساكنة القروية في الاقتصاد الرقمي الوطني، وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات العمومية عن بعد، حتى تتمكنوا من مساعدتهم على تطوير الفلاحة الذكية والتسويق الرقمي للمنتجات المحلية، خصوصا في هاته المناطق المعروفة بهشاشتها اقتصاديا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة،

بقاو لكم ثواني معدودة إذا أردتم التعقيب في جملة واحدة.

إذن، نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيدة الوزيرة،

أتساءل عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام، الذي يعكس الاهتمام البالغ الذي تحظى به الأمازيغية لدى جميع المغاربة، والحكومة حريصة على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنزيلا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 للحفاظ على التراث الثقافي المتنوع في البلاد وتعزيز التعددية اللغوية، حيث تقوم الوزارة بما يلي:

- **أولا،** تعزيز الأمازيغية بالمرافق والفضاءات العمومية، حيث تم:
  - ✓توفير خدمة الاستقبال والإرشاد والتوجيه باللغة الأمازيغية، حيث سيتم تزويد 19 قطاعا وزاريا بـ 1840 عونا، ناطقين باللغة الأمازيغية بتنويعاتها: تريفيت، تشلحيت وتمزيغت، مع العلم أنه تم تزويد بعض القطاعات في فترة سابقة بـ 487 عونا؛
  - ✓تعميم خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية على مستوى مجموعة من المراكز الاتصال التابعة لبعض الإدارات العمومية، بعدما تم وضع 69 عونا ناطقين بهذه اللغة لفائدة 10 مراكز؛
  - ✓إدماج الأمازيغية بعلامات ولوحات التشوير، حيث تم إنجاز 3000 لوحة وعلامة تشوير موزعة على مستوى بعض القطاعات الوزارية، فيما يتم الاشتغال حاليا على 1000 لوحة أخرى جديدة؛
  - ✓الإعداد لمشروع إدماج اللغة الأمازيغية بـ 10 مواقع إلكترونية كتجربة نموذجية؛
  - ✓إنجاز مشروع كتابة اللغة الأمازيغية على واجهات وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية، حيث تم حصر 13.872 سيارة وناقلة، وكمثال على ذلك، وسائل النقل التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني؛
  - ✓إطلاق تجربة نموذجية على مستوى 40 جماعة ترابية لأجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.
- **ثانيا:** تعزيز الأمازيغية في المجالات ذات الأولوية الأخرى: التعليم، العمل البرلماني، الثقافة، من خلال:
  - ✓مواكبة وزارة التربية الوطنية في إنجاز مشروع وضع مسطحة لتعلم اللغة الأمازيغية عن بعد؛
  - ✓دعم ومواكبة مشروع إدماج اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية؛
  - ✓اعتماد اللغة الأمازيغية في الجلسات العامة لمجلسي البرلمان، وكذا في الندوات الصحافية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة؛
  - ✓دعم مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، وكذا دعم ونشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي بغاية تعزيز الإرث اللغوي والحضاري الأمازيغي.

وفي الأخير، أؤكد لكم حرص الوزارة على تفعيل الطابع الرسمي للغة

الأمازيغية، من خلال تعزيز استعمالها بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الرئيس، السي البكوري، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

وتفاعلا مع جوابكم القيم، وإيمانا منا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، بكون ورش تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية، هو إجراء حكومي شجاع ومسؤول، يحمل حمولات ودلالات رمزية، تؤكد بالملموس انخراط هذه الحكومة بكل مسؤولية ووطنية في تسريع وتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك وتعزيزا لمبدأ العدالة الثقافية واللغوية.

وفي هذا الإطار، نغتنم هذه الفرصة، لنحيي عاليا المؤسسة الأمنية، وفي مقدمتها السيد المدير العام للأمن الوطني على انخراط هذه المؤسسة الوطنية في هذه المبادرة الوطنية والشجاعة لأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال إدراج حرف تيفناغ على العربات والمركبات التابعة لمديرية الأمن الوطني.

ومن منا لا يتذكر حجم المعاناة النفسية للمواطنين المغاربة الذين ينطقون بالأمازيغية فقط أمام مختلف المؤسسات والإدارات العمومية والتي كانت مناسبات كثيرة السبب في ضياع حقوقهم ومصالحهم نتيجة لهواجس إيديولوجية، ولتعنت وتراخي المدبر الحكومي في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهو ما شكل هدرا لعشرات السنوات من الزمن السياسي والتنموي، كانت كفيلة بتسريع استعمالها داخل المرفق العام.

اليوم، الحمد لله، المغاربة يلمسون هذا التحول الإيجابي، وهذا النفس الجديد في التعاطي مع الحقوق اللغوية والثقافية، وزادت ثقة المواطنات والمواطنين بالإدارات والمؤسسات، بفضل حزمة من الإجراءات والتدابير الحكومية، التي عبرتم عليها في جوابكم، والتي مكنت من استعمال الأمازيغية داخل المرفق العام، بعدما عانوا كثيرا من الركود المحافظ.

السيدة الوزيرة،

متفقون معك بأن رصد المليار درهم لصندوق تنمية الأمازيغية على مدى 5 سنوات، فضلا عن سن هذه الحكومة لمختلف التدابير والإجراءات، مكنت من تسريع استعمال الأمازيغية في وقت استثنائي، سهل من ولوج مرن وسلس للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية، وهذا مكسب ديمقراطي ينضاف إلى المكاسب التي تحققت للأمازيغية، التي رعاها جلالة الملك.

وتعزيزا لهذا السياق الإيجابي، نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بتسريع استعمال الأمازيغية في الهوية البصرية وفي اللوحات وعلامات التشوير داخل المرافق العمومية، مع الحرص على كتابة هذه اللوحات وعلامة التشوير بلغة أمازيغية سليمة وواضحة.

وإذ نؤكد مرة أخرى على أن تطوير الإدارة العمومية المغربية رهين باستعمال الأمازيغية، توطيدا وترسيخا للحمة الوطنية والاختيار الديمقراطي، ولما راكمته بلادنا من منجزات ديمقراطية التي تحققت لأمتنا المغربية طيلة 25 سنة من النمو والنماء.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة،

بقاو لكم 3 ثوان فقط.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، السؤال السابع، موضوعه "الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي رضى الحميني تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات اللي تتخذها الوزارة ديالكم في تسريع رقمنة الإدارة المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام.

فكما تعلمون، تقوم الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" على

محورين أساسيين، وهما بث دينامية في الاقتصاد الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية.

ففيما يخص الاقتصاد الرقمي:

تعتمد الوزارة منظورا شاملا لتعزيز منظومة المقاولات المغربية والتي تشمل الإطار القانوني، المواكبة، التمويل والولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، بادرت الوزارة إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات وإطلاق عرضين وطنيين، الأول يتعلق بتفعيل العرض الوطني لمواكبة ودعم الشركات الناشئة، بهدف التقاء فاعلين وطنيين ودوليين في مجال تطوير الأعمال حاضنات ومسرعات.

والثاني يخص تفعيل عرض رئيس "المال المجازف" أو "المخاطر" (venture capital) بهدف إطلاق آليات مبتكرة لصناديق وتمويل الشركات الناشئة، وقد تم إطلاق طلب إبداء الاهتمام للعرضين المذكورين وتلقي ملفات للترشيح.

بالإضافة إلى البرامج المواكبة من خلال شبكات (Technoparc)، وذلك عبر وضع أربعة برامج دعم، تشمل جميع مراحل دورة حياة الشركات الناشئة ما قبل الحضانة، الحضانة، التطوير والتسريع، بغاية تحقيق استفادة 1360 مستفيدا بحلول سنة 2026، موزعين على 7 جهات بالمملكة.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا سمحتو السادة المستشارين المحترمين، كملي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كما تم تطوير منصة علامة التميز للمقاولات الناشئة المبتكرة في التكنولوجيا الرقمية (le label GE) والتي تهدف إلى دعم الابتكار والاستفادة من التدابير التي وضعها مكتب الصرف، وقد بلغ عدد المستفيدين حوالي 550 شركة.

كما تم إطلاق منصة مقاولة رقمية لتحسين مستوى الرقمنة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولمواكبة ورش التحول الرقمي تولي الوزارة أهمية كبرى لتوفير الكفاءات والمهارات الرقمية، حيث تم على مستوى التعليم الجامعي اعتماد برامج تكوينية جديدة في مختلف جامعات المملكة، وتخصيص 568 منحة بقيمة 7000 درهم للطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه في المجال الرقمي، وتم تسجيل 150 طالب دكتوراه ابتداء من يناير 2025 في الميدان، أكبر عدد منهم في ميدان الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

وفيما يخص التكوينات المكثفة، يتم إحداث مدارس البرمجة كما تم تنفيذ النسخة التجريبية الأولى من برنامج (JOBINTECH) والتي مكنت من تدريب 1000 شاب في أفق تعميمها في مختلف جهات المملكة.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق برقمنة الخدمات العمومية، فسأتطرق له بتفصيل في جوابي المقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسي رضى الحميني للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

كيف كتعرفو، شهدت بلادنا إطلاق عدد من المبادرات لرقمنة الإدارة، طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، الذي يولي أهمية استراتيجية ومتبصرة لإدماج التكنولوجيات الرقمية ورقمنة الاقتصاد المغربي جاعلا منها رافعة أساسية للتحديث والتنمية المنشودة.

الحكومة الحالية مشكورة عملت على الاهتمام بالرقمنة باعتبارها رافعة استراتيجية لتأهيل المقاولة المغربية وتيسير الاستثمار وتجاوز العراقيل التي لا طالما شكلت عائقا أمام تطور النسيج الاقتصادي الوطني، خصوصا في صفوف المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، هاذ الشي كله توج بالمجهودات بإطلاق استراتيجية وطنية "المغرب الرقمي 2030" اللي أطلقت في شتنبر 2024.

اليوم، في القطاع الخاص كنعتبرو أن تسريع وثيرة الرقمنة الإدارية في مجال الاستثمار لم يعد خيارا، بل ضرورة ملحة لتمكين المقاولات من بيئة عمل ملائمة مرنة، شفافة، لتمكينها من النمو والتطور وخلق فرص الشغل.

وعلى الرغم من هذا، فإن هناك العديد من المؤسسات اليوم والوزارات اللي نجحت في تبسيط المساطر الإدارية ونجحو فهاذ الورش ورقمنة الإدارة بشكل عام، خصوصا بعض الإدارات، أذكر على سبيل المثال: إدارة الضرائب والجمارك، مكتب الصرف، الخزينة العامة، المحافظة العقارية وغيرها.

فيما تظل إدارات أخرى بعيدة على هاذ الهدف، واليوم احنا كنطالبو باش يكون واحد التسريع، لأن اليوم بغينا رقمنة كتواكب المستثمرين، ما بغيناش رقمنة اليوم اللي كيستغلوها بعض الإدارات وبعض الموظفين لتعطيل معالجة الملفات العالقة، لأن اليوم عندنا بأن المستثمر أو المقاول ما عندوش الوقت يبقى يضيعو في (les aller-retour) ما بين الإدارات، الوقت ديالو خصو يخلق فيه قيمة مضافة ويخلق فيه فرص الشغل واستثمار منتج للثروة.

اليوم، نعطي على سبيل المثال "منصة رخص" اللي اليوم، ولات امتحان، ملي كتمشي تحط شي (dossier) في "منصة رخص" بحال إيلا غدوز الامتحان، لأنك كتبقى كتسنى فـ (les réponses) وبعض المرات عندك (des refus en cascades)، كتجيب (le document)، وخصك تعاود يرجعو يطلبو لك شي حاجة من جديد، وهاذ الشي ما يمكنش نقبلوه اليوم.

المحاكم التجارية، خصوصا اليوم اللي كنعانيو باش ناخذو موعد لإنشاء الشركات ولا(les dépôts) ديال (la liasse comptable) ماشي (la liasse fiscale)، ولكن (la liasse comptable) هاذ الظاهرات كلهم كيشكلو واحد العائق وما يمكنش اليوم ننجحو في هاذ الورش هذا إيلا ما قمناش بـ (des missions d'évaluation) مهمة ديال التقييم على أرض الواقع واللي تناشدكم السيدة الوزيرة، باش التسريع في تنزيل منصة رقمية موحدة، واحنا على أتم استعداد للتعاون معكم باش نساهمو في هاذ الورش، لأن لا تنمية بدون استثمار ولا استثمار بدون إدارة ورقمنة فعالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن تم تأجيله بطلب من مقدميه.

سنمر إلى السؤال التاسع اللي موضوعه "إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية".

الكلمة للسيد الرئيس السي مبارك السباعي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن مآل الإصلاح الشامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال الهام.

في البداية، أؤكد لكم أن إصلاح منظومة الوظيفة العمومية هو من أهم الأوراش التي تستأثر باهتمام الحكومة، لاسيما بالنظر إلى الأدوار الهامة والحيوية التي يضطلع بها الموظفات والموظفون وكافة الموارد البشرية التابعة للقطاع العام.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير بأنه سعيا إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، بادرت الحكومة إلى مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بموجب القانونين رقم 30.22 ورقم 46.24، اللذين تم بموجبهما إقرار مجموعة من الحقوق والمكتسبات الأساسية لفائدة الموظفات والموظفين، تتمثل على الخصوص فيما يلي:

- منح الموظف الرجل الذي ولد له طفل رخصة للأبوة مؤدى عنها مدتها 15 يوما؛
- مراجعة المقتضيات المتعلقة برخصة الولادة والرضاعة لفائدة المرأة الموظفة؛
- تمكين الموظف المستفيد من رخصة مرض متوسطة أو طويلة الأمد من الاستفادة من مجموع الأجرة المطابقة لوضعيته النظامية طوال مدة الرخص؛
- إلغاء عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد؛
- تعزيز الأمن الصحي للموظف، من خلال إدراج أمراض الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية، ضمن قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة مرض طويلة المدى.

وفي نفس السياق، تم إصدار القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي يعتبر إطارا مرجعيا أساسيا داخل منظومة الوظيفة العمومية، ونصا مكملا للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بالنظر إلى الأحكام التي تضمنها في مجال تدبير الموارد البشرية، والتي أرست قواعد وآليات جديدة لضمان تدبير حديث وناجع للموارد البشرية بالقطاع العام.

وسيرا على هذا النهج، ستواصل الحكومة تنزيل الإصلاحات الضرورية بشكل تدريجي وتراكمي، من خلال التجاوب الفعال مع مختلف المواضيع والقضايا المطروحة، وذلك سعيا إلى الانتقال التدريجي من نظام يقوم على "تدبير المسارات" إلى نظام يقوم على "تدبير الكفاءات"، بما يضمن تعزيز أداء الإدارة ورفعها للتحديات الآنية والمستقبلية ومواكبتها للأوراش الكبرى التي تقودها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي مبارك السباعي في إطار الرد.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا: السيدة الوزيرة المحترمة، لا خلاف اليوم أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كإطار قانوني مرجعي محدد للقواعد القانونية والتنظيمية

المتعلقة بالوظيفة وتدبير المسار المهني للموظف بالقطاع العام ومنظم لحقوقه وواجباته والصادر سنة 1958 أصبح متجاوزا، ويحتاج إلى مراجعة شاملة وإصلاح عميق وفق مقاربة تشاركية، انسجاما مع التوجهات الجديدة التي رسخها الدستور؛

ثانيا: السيدة الوزيرة المحترمة، نعتبر في الفريق الحركي أن نجاح ورش إصلاح الإدارة في تحقيق أهدافه المسطرة والمنشودة رهين ببلورة نظام أساسي عام وموحد للوظيفة العمومية، عادل ومنصف لجميع الفئات في جميع القطاعات، خاصة على مستوى قواعد التوظيف ومنح التعويضات وخيار التكوين والتكوين المستمر وعلى مستوى نظام الترقية، وفق فلسفة قائمة على الجدارة والاستحقاق والمردودية، وفق مبدأ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص التي أقرها الدستور في فصله 31؛

إصلاح الإدارة كذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، لن يتحقق دون إصلاح عادل وشامل لمنظومة الأجور، بغية إقرار العدالة الأجرية بين جميع الموظفين وبين الأجور العليا والدنيا؛

ثالثا: على هذا الأساس، أي مبرر للعمل بـ 39 نظام أساسي خاص ترسخ التميز والفئوية بين فئات الموظفين وبين القطاعات الوظيفية، رغم أن الجميع سواسية في خدمة الوطن والمواطنين.

رابعا: ما المانع اليوم أيضا في بلورة قانون إطار للوظيفة العمومية، بدل العمل بنظام أساسي هام متقادم وخارج روح الدستور ولا يساير التحولات؟

خامسا: أين نحن، السيدة الوزيرة المحترمة، من رهان الانتقال الرقمي، وإدارتنا لازالت غارقة في الورق وفي المساطر المعقدة، دون أدنى تفعيل لميثاق المرفق العمومي وفي ظل اختراق متواصل للعديد من المؤسسات العمومية، وفي ظل التكتم المستمر في ظاهرة الأشباح؟

سادسا: طبعا لن نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن منجزاتكم في تأهيل إدارة الجماعات الترابية، ولا حول تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، ولا حول تفعيل خيار التوظيف الجهوي، لسبب بسيط، وهو أن وزارتكم نفسها غارقة في المركزية ولا وجود لها خارج الرباط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

عندكم واحد 11 ثانية السيدة الوزيرة إيلا بغيتو تردو.. 11 ثانية.

إذن ننتقل إلى السؤال العاشر، موضوعه "وضعية المهندسين العاملين بالقطاع العام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الوقت الذي تعتبر فيه الهندسة طموحا للشباب ووسيلة للارتقاء الاجتماعي ومهنة جذابة للشباب الذين يتطلعون لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وصعود سلم الترقي المجتمعي، فإن هذه الوضعية لم تعد تنطبق على هذه المهنة، بفعل العديد من التحديات التي أصبحت تواجه الجسد الهندسي في القطاع العام، وذلك بفعل غياب إطار تنظيمي حديث لهذه المهنة، وفي ظل نظام أساسي متجاوز غير محفز ولا يناسب التطورات المتسارعة التي يعرفها هذا المجال.

إن الأوضاع الاجتماعية والمهنية غير المشجعة التي أصبح يعيشها المهندسون في القطاع العام، فبالإضافة إلى تأثيرها السلبي على عطائهم ومساهمتهم في رفع التحديات التي تواجه بلادنا في مختلف المجالات، فإنها دفعت بالعديد منهم إلى مغادرة الوظيفة العمومية بحثا عن آفاق أرحب بالقطاع الخاص أو الهجرة نحو الخارج، وهو ما يهدد بحدوث خصاص في الكفاءات الهندسية مستقبلا.

يقع هذا في الوقت الذي تحتاج فيه بلادنا لأبنائها وكفاءاتها لتعزيز مواردها البشرية من أجل مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا وتحقيق الأهداف المستقبلية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وكما عبرنا عن ذلك في العديد من المناسبات، نجدد تضامننا مع المطالب العادلة والمشروعة لفئات المهندسين، وندعو إلى الإصغاء إليهم والرقي بأوضاعهم والتجاوب الفوري مع مطالبهم، وخاصة إقرار نظام أساسي جديد منصف للجسم الهندسي، يرقى إلى مستوى تطلعاتهم، يضمن حقوقهم واستقرارهم الوظيفي، ويعيد الاعتبار إليهم.

كما ندعو أيضا إلى التعجيل بتنظيم ممارسة هذه المهنة بالشكل الذي يحمي الكفاءات الهندسية، ويضمن جودة الخدمات ويسمح بتطوير ممارستها وفق المعايير الدولية الحديثة.

كما نود في الوقت نفسه أن نذكركم، السيدة الوزيرة، بأنه لازالت هناك العديد من القضايا تتعلق بأوضاع بعض الفئات الأخرى التي تشكل العمود الفقري لتحديث الإدارة وإنجاح مشاريع التنمية المستدامة، في حاجة ماسة إلى إيجاد حلول لها، ويتعلق الأمر بالمتصرفين والتقنيين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين الذين يعيشون أوضاعا صعبة، بسبب الإكراهات الواقعية والاقتصادية والاجتماعية والتي تنتظر إجراءات عاجلة لحلها، تمكن هذه الفئات من حقوقها المشروعة، وذلك عبر إقرار أنظمة أساسية عادلة تتيح لهم العيش الكريم وتحسن أوضاعهم المعيشية.

لذا، نلتمس منكم السيدة الوزيرة المحترمة، جوابا شاملا يخص المهندسين وجميع الفئات المذكورة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجواب للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال.

بداية، أؤكد لكم أن الحكومة واعية بالأهمية البالغة للأدوار المحورية التي يضطلع بها المهندسون بمختلف تخصصاتهم داخل الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لا سيما في تصور وبلورة السياسات العمومية وتنزيل البرامج والمشاريع وتتبع إنجازها وتقييمها.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير أن هيئة المهندسين تخضع لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.471 بتاريخ 14 شتنبر 2011 بشأن النظام الأساسي الخاص بها، والذي يشتمل على أربع درجات، مما يتيح للمنتمين في هذه الهيئة إمكانية الترقي ثلاث مرات خلال مسارهم المهني.

وللتذكير، فعلى غرار باقي الهيئات، استفاد المهندسون بالقطاع العام من كافة الإجراءات والتدابير المادية والاجتماعية التي تم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، لا سيما اتفاقات 30 أبريل 2022 و29 أبريل 2024 والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

- الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم، يصرف على قسطين: 500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2024 و500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2025، بالإضافة إلى مراجعة نظام الضريبة على الدخل التي ترتب عنها زيادات في الدخل تصل إلى 400 درهم شهريا؛
- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36%، الأمر الذي سيؤدي إلى الرفع من عدد الموظفين المستفيدين من الترقية، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات للأعمال الاجتماعية، والتي أشرت إليها في جوابي السابق.

وفيما يتعلق بمطالب هيئة المهندسين، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 بالحوار الاجتماعي المركزي بفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض الهيئات، من بينها هيئة المهندسين المشتركة بين الوزارات، وذلك بهدف تحسين ظروف عمل هذه الهيئات، مع مراعاة خصوصية كل هيئة على حدة، تفعيلا لالتزامات جولة أبريل 2024 للحوار الاجتماعي المركزي التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة لبعض الهيئات وتجويدها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "التقدم المحرز في تنزيل إستراتيجية التحول الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي المصطفى الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

هو نفس السؤال الذي تفضلتم بتلاوته، نؤكده أمام السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

إستراتيجية التحول الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، الذي دعا لرقمنة الخدمات العمومية بشكل بسيط وشفاف، تولي الوزارة أولوية كبرى لهذا الموضوع ضمن رؤية استراتيجية المغرب الرقمي 2030، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع، من بينها:

أولا، تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق: عبر اعتماد مقاربة جديدة في تبسيط ورقمنة المساطر، ترتكز على منطق مسار المرتفق المرتبط بمختلف مراحل حياة المواطن والمقاولة، وتركز على تبسيط المسارات الأكثر طلبا وذات الأثر الأكبر، من خلال:

- ✓ تقليص عدد المراحل المطلوبة لمعالجة الطلبات؛
- ✓ تقليص عدد الوثائق؛
- ✓ تقليص آجال اتخاذ القرارات الإدارية؛
- ✓ وتقليص الكلفة المترتبة عن هذه المساطر.

وفي هذا السياق، حددت الوزارة مجموعة من المسارات ذات الأولوية في مجالات متعددة منها:

- ✓ الترشيح لامتحان البكالوريا الحرة؛
- ✓ تسجيل الأطفال بالمدرسة؛
- ✓ مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على:

- دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية الأخرى في تبسيط 22 قرارا إداريا مرتبطا بالاستثمار، ويتعلق الأمر بـ:
  - ✓القرارات الإدارية التي تتم معالجتها ضمن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، مع إدماج هذا التبسيط ضمن المنصة الرقمية (CRI-INVEST)؛
  - ✓تبسيط المسارات المرتبطة بانتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الإحالة على التقاعد؛
  - ✓تبسيط ورقمنة مسار الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات (l'offshoring)؛

- ثانيا، تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة:

وموازاة مع هذه المجهودات، تعمل الوزارة على إعادة تصميم بوابة "idarati[4]" لتصبح منصة رقمية موحدة وسهلة الولوج، ويتم حاليا الاشتغال على ملاءمة جميع هذه الخدمات مع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وكذا مع معايير حماية أمن نظم المعلومات.

وفي نفس السياق، تعمل الوزارة بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني على تعميم الهوية الرقمية واستخدامها، لتأمين الولوج إلى الخدمات الإلكترونية وتبسيط عدد من الإجراءات الإدارية، من خلال تقليل التنقلات وتقديم الوثائق المادية المتعلقة بالهوية، مما سيساهم في تعزيز فعالية استعمال الخدمات الرقمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للمستشار المصطفى الدحماني، للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

مهمتنا في البرلمان تفرض علينا مراقبة الحكومة والإنصاف في الإشادة بما يتم إنجازه وتوجيه الحكومة للإشكالات والحلول التي يمكن تسريع إنجازها أو إنجازها لتحسين مستوى عيش السكان وتحقيق الأهداف التنموية لبلادنا.

في هذا الإطار، نحيي كافة العاملين في المجال الرقمي كرافعة أساسية للتحول الكبير الذي تشهده بلادنا، ويتعلق الأمر هنا بأطر الدولة والمؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة وبالجامعة المغربية، فالتعاون الفعال بين هذه المكونات هو السبيل الناجع لتسريع التحول الرقمي لبلادنا وجعله رافعة حقيقية للتنمية وتوفير الخدمات للساكنة.

التحول الرقمي يحتاج كذلك، السيدة الوزيرة، إلى عمل تشريعي وتنظيمي، يضبط حقوق الأفراد ويحمي المعطيات الخاصة ويحقق الأمن المعلوماتي لبلادنا، في زمن صارت فيه الهجمات السيبرانية الجبانة أسلوبا للإضرار بمصالح الدولة والمؤسسات والأفراد.

وهنا تكمن مسؤولية وزارتكم لتعزيز الإطار التنظيمي الوطني والتوعية بمقتضياته وبالممارسات الفضلى التي يتعين اتباعها لتحول رقمي ناجع وآمن.

السيدة الوزيرة،

هذا السؤال هو كذلك مناسبة لنناقش معكم التقدم المحرز في ورش رقمنة المساطر الإدارية بعد مرور خمس سنوات على صدور القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ويفرض تقييم مدى التزام الإدارات العمومية بالرقمنة المنصوص عليها في المادة 25 من هذا القانون.

وهي فرصة لنحث على ضرورة المراجعة الجوهرية للعديد من منصات الخدمات الإدارية الرقمية، التي مازالت تعتمد هندسة تركز على تحسين ظروف الاشتغال لمدبري المنصة على حساب تعقيد استعمال المنصة من طرف المرتفقين، فمنصات الخدمات الرقمية لا بد أن تعتمد تصميم يضمن الولوج السلس من طرف المرتفقين، ويضمن الأمر كذلك تصميم هذه المنصات بشكل يستقصي رأي المرتفقين وتقييم الجودة أو لجودة الخدمة ويسمح بنشر مؤشرات قياس الرضا عن الخدمات الرقمية.

ونستغل هذه الفرصة كذلك للدعوة إلى ترسيخ الممارسات المتعلقة باعتماد اللغات الرسمية، ومعايير الولوجية للمواقع لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وتوحيد الهوية البصرية للمنصات الإلكترونية، والاستثمار المكثف في البنية التحتية المعلوماتية الآمنة، سواء من حيث شبكات الاتصالات 5G أو من حيث الخوادم السحابية السيادية (les Clouds).

ونحثكم على تسريع العمل لاستثمار الزمن لتحقيق أحسن النتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

[4] https://idarati.ma

السيدة الوزيرة،

عندكم واحد 11 ثانية إلى عندكم شي تعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسرعة، غير في 14 فبراير الماضي أطلقنا منصة "idarati".

اللي معطل الآن هو أننا نحاولو باش أن جميع الخدمات اللي متواجدة في هاذ (le portail) تكون متلائمة وتكون تتحافظ على المعطيات الشخصية، وكذلك ما يكونش عندها مشكل ديال الأمن السيبراني، وهاذ الشي اللي هو احنايا الآن تنشتاغلو عليه على إطار على أن هاذ (le portail) غادي يسهل المأمورية ديال بزاف ديال الخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والسؤال الثاني عشر والأخير في هذه الحصة، موضوعه "إنصاف فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة زهرة محسين تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

نؤكد السؤال للسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال الهام حول فئة المتصرفين.

أؤكد لكم أن ملف هيئة المتصرفين يكتسي أهمية كبرى لدى الحكومة، باعتباره يهم فئة مهمة من الأطر العاملة بالإدارات العمومية، تضطلع بأدوار مهمة جدا في التأطير والإدارة والخبرة والاستشارة والمراقبة وتنفيذ السياسات العمومية، طبقا للمرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 29 أكتوبر 2010، بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات.

وللتذكير، فعلى غرار باقي الهيئات، فقد استفاد المتصرفون من كافة الإجراءات والتدابير المادية والاجتماعية، التي أشرت لها في الجواب السابق، والتي تم إقرارها بموجب اتفاقات الحوار الاجتماعي الأخير، لاسيما اتفاقات 2022 و2024، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم، يصرف على قسطين، 500 ابتداء من فاتح يوليوز 2024، و500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2025، بالإضافة إلى مراجعة لنظام الضريبة على الدخل التي تترتب عنها زيادات في الدخل تصل إلى 400 درهم شهريا؛
- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36% ؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الإدارة العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتحسين وضعية المتصرفين، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الجواب عن السؤال المتعلق بفئة المهندسين، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 للحوار الاجتماعي المركزي بفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض الهيئات، لا سيما هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، وذلك بهدف تحسين ظروف عمل هذه الهيئات، تفعيلا لالتزامات جولة 2024 للحوار الاجتماعي المركزي، التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على دراسة مطالب هيئات المتصرفين وباقي الهيئات المعنية، مع مراعاة خصوصية كل هيئة على حدة وبحث الحلول التوافقية والواقعية التي من شأنها أن تستجيب لتطلعات وانتظارات الموظفين المنتمين إليها، وذلك وفق مقاربة تشاركية وشمولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة السيدة زهرة محسين.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكروكم على الجواب ديالكم وتذكيرنا بما جاء في الحوار الاجتماعي من الزيادات وغيرها التي استفادت منها جميع الوزارات.

اليوم، السيدة الوزيرة، نحن نطرح معكم ملف ديال المتصرفين اللي طرحناه مرارا وتكرارا، طرحناه إيمانا منا بالعدالة ديال هاذ الفئة ديال المتصرفين كباقي الفئات المهندسين والتقنيين وغيرهم، ولأن هاذ الملف طرحناه وعاود طرحناه وطرحناه مرارا وتكرارا، ولكن لازال الوضع قائما ونفس المشاكل.

اليوم، السيدة الوزيرة، تنسجلو وتنثمنو هاذ الالتزام ديالكم بأنكم اللي كان

فالحوار الاجتماعي الأخير، المركزي الأخير، هو أنه غادي يكون الحوار بخصوص هاذ القطاع هذا بخصوص هاذ الفئات، سواء المهندسين، سواء المتصرفين، سواء التقنيين، لكن ضروري نأكدو علاش تنطرحو هاذ الملف.

تنطرحو هاذ الملف لأنه كاين لا عدالة أجرية، كاين عدم المساواة بين الفئات، كاين المتصرفين كيف ما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة أنهم كيلعبو أدوارا مهمة، ولكن على مستوى التحفيزات وعلى مستوى المسار المهني وعلى واحد المجموعة ديال المستويات الحقوق ديالهم ما كاينش توازن بين المسؤوليات وبين الحقوق ديالهم.

وبالتالي، اليوم السيدة الوزيرة نحن نطالب بأجندة فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأجندة بواحد (Dead Line) اللي هو محدد باش يتحل هاذ الملفات، لأن الإدارة اللي غادية تكون واقفة على رجليها، وهضرتو على مجموعة ديال الأوراش، جا فهاذ الجلسة مجموعة ديال الأوراش راه شكون اللي تيهزوها؟ تيهزوها الموظفين، وبالتالي ضروري أنه تكون الكرامة ديال هاذ الأطر المتصرفين أو غيرها أنها تكون ضمن هاذ المسار هذا.

السيدة الوزيرة،

راه غير درجة كنتسناوها شحال من عام هاذي، درجة ديال الترقي، لأن كيدخلو ويجلسو الناس 20 سنة في الدرجة وتيبقاو تما (stagnés)، سواء التقنيين سواء المتصرفين.

المتصرف كيدخل بـ 11 كتدوز 10 سنين كيدوز لـ (hors échelle) وكيبقى ساكن، الآن هاذ الدرجة شحال الوعود كنعطيها الحكومة، ولكن مازال ما تفعلاتش، وبالتالي كنطالبو اليوم أنه يكون عندنا واحد (Dead Line) باش يتحل هاذ الملف، والمتصرفين يلقاو ذاتهم وبالفعل يخدمو هاذ الأوراش الكبرى اللي تيسهرو عليها واللي ساهرين عليها دايما، رغم الظروف.

وبالتالي نحن في حاجة إلى موظفين مستقرين، سواء كان مهندسا، سواء كان تقنيا، سواء كان متصرفا، في عدالة أجرية واضحة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة،

لم يتبق لكم وقت للرد على التعقيب فقط 3 ثواني، بغيتو تاخذو هذاك 3 ثواني.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا، ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالاستثمار.

ونمر للسؤالين الموجهين للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "الاستثمارات الخارجية".

والبداية مع سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "تسهيل استثمارات مغاربة العالم".

السيد الرئيس، السي عبد الكريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكركم، السيد الوزير، على التفاعل والتجاوب ديالكم على طرحنا لهذا السؤال المتعلق بتحفيز مغاربة العالم على الاستثمار في وطنهم الأم، وهاذي مناسبة نغتنمها ونثمن العمل الوطني الكبير اللي تتبذلو الجالية المغربية، سواء لفائدة القضية الوطنية أو بارتباطهم الروحي والجسدي والمادي العميق في جميع قضايا الوطن عموما، حتى نالت عن حق إشادات متكررة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالمناسبة، نطرح عليكم السؤال: ما هي أهم الإجراءات المعتمدة لتسهيل الاستثمار؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني موضوعه "استقطاب الاستثمارات الأجنبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي الفيلالي.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الاستراتيجيات المعتمدة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما هي الحوافز التي تقدمها الحكومة لدعم المستثمرين الأجانب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالاستثمارات الخارجية.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار

والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا وبداية، جد سعيد بالتواجد ديالي معكم، واللقاء بالوجوه العزيزة الطيبة اللي خصنا نجددو بهاذ اللقاءات هاذي إن شاء الله.

بمناسبة هاذ اللقاء هذا والسؤال الأول، بغيت نبين بأن الحكومة تولي أهمية كبرى لجلب الاستثمارات الأجنبية، سواء لمغاربة العالم، أو لأجل دول أجنبية ومستثمرين أجانب، باعتبارها رافعة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية وتوفير فرص الشغل، بالإضافة إلى الرفع من الإنتاجية وتعزيز تموقع المغرب في سلاسل الإنتاج العالمية.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والقيام بجملة من الإصلاحات ذات الطابع الهيكلي وذات الأثر الإيجابي والمباشر، تروم تحسين جاذبية المملكة وتعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للاستثمار الوطني والأجنبي، نذكر من بينها ما يلي:

- اعتماد قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار: الذي يوفر للمملكة منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص المنتج وتثمين المؤهلات العديدة لكل المجالات الترابية وتعزيز ثقة المستثمر في المستقبل، ويتضمن هذا الميثاق أنظمة الدعم الموجهة لكافة المستثمرين، وفقا لمقاربة شمولية؛

- تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية والاستثمار: بهدف جعلها فاعلا قويا للنهوض بالاستثمار وتعزيز دورها في المواكبة الشاملة للمستثمرين؛

- تبسيط مسار المستثمر وتقليص الآجال للحصول على التراخيص: مع العمل المستمر على معالجة شكايات المستثمرين وإزالة جميع العراقيل؛

- إطلاق هذا الطريق عمليا لتحسين مناخ الأعمال بين الفترة الممتدة من 2023-2026 بشراكة مع القطاع العام والخاص والقطاع البنكي والفاعلين المحليين، تم إطلاق 98% من مبادراتها؛

- تنظيم جولات ترويجية خارج المغرب في مجال الاستثمار: للتعريف بالعرض المغربي ومقوماته كوجهة استثمارية واعدة على المستوى القاري والدولي.

ومن أهم المعطيات التي تعزز مكانة المغرب كوجهة للاستثمارات الأجنبية، خروجه من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI[5])، وهو ما يشكل مؤشرا إيجابيا يعكس التزام المملكة بالمعايير الدولية، ويسهم في تعزيز مصداقية الاقتصاد الوطني وثقة المستثمرين الدوليين في المغرب.

وقد بدأت هذه الإصلاحات والإجراءات تؤتي ثمارها، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية ببلادنا ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2024، إذ بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أزيد من 16.29 مليار درهم متم عام 2024، بارتفاع نسبة 52.5% مقارنة بسنة 2023، وبلغت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر عند متم عام 2024 نحو 43.80 مليار درهم مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2024 تعتبر ثاني أفضل سنة في تاريخ المغرب من حيث عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكس جاذبية المملكة المتزايدة وثقة المستثمرين الدوليين في المملكة.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن هذه الدينامية الإيجابية مستمرة خلال سنة 2025، حيث بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى غاية نهاية شهر مارس أزيد من 9.15 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا نسبته 63.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

كما بلغت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 12.97 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 24.6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ويرتكز برنامج عمل الوزارة الرامي إلى تعزيز استثمارات مغاربة العالم الذين يحظون بعناية مولوية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده، على مواكبتهم ودعم مبادراتهم الاستثمارية، والتي هي جزء من الاستثمارات الأجنبية من خلال:

- تعزيز التواصل مع مغاربة العالم: لتعريفهم بالفرص الاستثمارية في بلدهم وبالتحفيزات التي يوفرها الميثاق الجديد للاستثمار؛
- تنظيم لقاءات خاصة مع المغاربة المقيمين في الخارج على هامش كل جولة ترويجية منظمة خارج المملكة؛
- تعزيز هياكل الاستقبال والإرشاد لمغاربة العالم، وكذا تقديم الدعم والمواكبة الشاملة لاستثماراتهم، سواء على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، أو على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار.

وتشتغل الوزارة حاليا على تطوير منصات متعددة اللغات تسعى إلى توفير معلومات دقيقة ومستهدفة مرتبطة بالاستثمار، وإلى إحداث خلية خاصة بمواكبة مشاريع مغاربة العالم، بهدف تسهيل مشاريعهم الاستثمارية داخل الوطن.

وأؤكد لكم التزامنا الراسخ بمواصلة العمل على تسهيل وتعزيز استثمارات مغاربة العالم ومواكبتهم في إنجاز مشاريعهم وتجاوز العراقيل خلال عملية الاستثمار.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

[5] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

السيد الرئيس، عبد الكريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

صحيح، السيد الوزير، أن الحكومة تتبذل واحد المجهود كبير لأجل تشجيع استثمارات مغاربة العالم بوطنهم الأم، وبالفعل بلادنا كتمشي اليوم ولله الحمد بخطى متسارعة في مسار التنمية، وهي بحاجة إلى كل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، عبر مختلف أنواع الشركاء لكي تساهم في هذا المسار التنموي الإيجابي انطلاقا من بلدان الإقامة.

اليوم، السيد الوزير، هاذ المجهودات اللي كتبذلها الحكومة منهم أنتم السيد الوزير، وأنتم من أبناء الجالية المقيمة في الخارج ومن الكفاءات اللي اختارتها البلاد باش يمثلوا الحكومة، بغينا التعريف أكثر بهاذ المجهود، لأن اليوم في اللقاءات التواصلية اللي كنديروها احنا كمنتخبين على هامش الزيارات اللي كنكون خارج الوطن، كنسمعو بزاف ديال الأصوات اللي كتطلب خلق الشباك الوحيد، يكون مخاطب رسمي لأبناء الجالية المقيمة بالخارج.

يعني هاذ المجهود هذا يواكب عاود لقاءات تواصلية تعرف بأهم البرامج ديال الحكومة فهاذ المجال، لأن المستثمر المغربي خارج الوطن أو من الجيل الثالث أو الرابع تيلقى صعوبة، خص غير اللي يفهمو ويشرح لو ويوضح لو أشنو هوما الوثائق، فملي تيجي فذيك الإجازة أو ذيك العطلة واحد الشهر أو لا 20 يوم، خص اللي يساعدو ويواكبو فذيك العملية.

فكان لقاء، وبكل صراحة كان أهم المطالب ديالهم هو إحداث هاذ الشباك الوحيد، تعيين مخاطبين محددين، تسريع وتعميم الرقمنة، لأن حتى هوما دابا الآن تيشتغلو مع دول أخرى، تيشتغل من المكتب ديالو عبر العالم وتيقاد ملفات وهاذي.. وجبتيها فالجواب ديالك أن كاين بعض متعدد اللغات، الشباك الوحيد المتعدد اللغات، اللي تيتفاعل مع أبناء الجالية في الخارج.

فأنتم، السيد الوزير، تنتمنى بالتعريف بهاذ المجهود، لأن إعادة الثقة لهاذ الجيل الرابع هو اللي، ما شي غير سؤال تنطرحوه احنا كمسؤولين منتخبين، حتى الآباء ديالهم الآن لقاو صعوبة باش يقنعونهم باش يجيو يستثمرو، والمشكل تيتبعو تيلقاو المغرب غادي فواحد المسيرة تنموية عالية، وعندك الحب ديالهم للوطن، خص غير واحد الأرضية خصبة ديال الاستثمار والاشتغال، والحمد لله، راكم ابن الجالية تقدرو توفرو هاذ الشي لأبناء الجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي، السي علي الفيلالي تفضلوا.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على الجواب المقدم، والذي يبرز الإرادة الحكومية في جعل الاستثمار الأجنبي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، غير أن المعطيات الواقعية تقتضي منا التوقف عند عدد من الملاحظات الجوهرية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن كل المجهودات المعلنة، فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب تطورا إيجابيا، فحسب معطيات مكتب الصرف، بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب أزيد من 17.23 مليار درهم برسم سنة 2004 (المقصود: 2024)، بارتفاع نسبة 55.4% مقارنة بسنة من قبل، وهو رقم نتمنى الرفع منه للعديد من التدخلات، غير أن.. على صعيد توفير ظروف مواتية في مناخ الأعمال أو عبر المزيد من التبسيط في المساطر أو عبر تحفيزات جبائية وجمركية جديدة.

إننا نلاحظ أن هذه الاستثمارات تظل متركزة أساسا في القطاعات التقليدية، كالعقارات والقطاع المالي وصناعة السيارات، بينما لا تزال القطاعات الواعدة كالتكنولوجيا والطاقات المتجددة والصناعات الدوائية تستقطب نسبا محدودة في هذه التدفقات.

أما من حيث التوزيع المجالي، فإن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية تتركز في جهات محدودة، على رأسها الدار البيضاء- سطات، الرباط- القنيطرة وطنجة-تطوان- الحسيمة، مما يسائل فعالية السياسة الحكومية في ضمان عدالة مجالية في الاستفادة من هذه الاستثمارات.

إن اعتبار جهة سوس- ماسة ووسط المملكة، كما قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يجعلها قبلة مناسبة للاستثمارات الأجنبية، نظرا لما تزخر به من مؤهلات طبيعية وفلاحية واقتصادية متنوعة.

وفيما يخص التحفيزات الحكومية، صحيح أن الميثاق الجديد للاستثمار جاء بآليات دعم متنوعة، لكن الواقع يظهر أن نسبة مهمة من المشاريع لا تتمكن من الوصول إلى الدعم الفعلي، بسبب تعقيد المساطر أو ضعف المواكبة أو البطء في البت في الملفات على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، والتي تعاني هي الأخرى من نقص في الموارد البشرية والتقنية.

ونعتبر تصنيف المغرب ضمن البلدان الخمسة الأولى التي حسنت مناخ الأعمال لديها بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، وذلك وفقا لمؤشر وحدة المعلومات الاقتصادية، دافعا مهما لمضاعفة الجهود وتنويع العروض الاستثمارية، حيث احتل المغرب بين عام 2003 و2023 المركز الرابع من بين 82 بلدا تمكن من تحسين مناخ الأعمال بشكل ملحوظ، حسب التصنيف الذي نشرته وحدة المعلومات الاقتصادية في تقرير لها، وفي المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مركز الأبحاث البريطاني.

هذا الموقع يجعلنا ندعو إلى تسريع الإصلاحات المرتبطة بالحكامة ورقمنة الإدارة وتسوية المنازعات الجارية.

ختاما، نؤكد أن تحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، يتطلب

ما هو أكثر من نصوص والتصريحات ويتطلب إرادة تنفيذية قوية، التبسيط الفعلي للمساطر السياسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

أنا عندي دراية عميقة بمغاربة العالم والكفاءات ديالهم والقدرات ديالهم المالية والترافع ديالهم على مصالح المغرب وجلب المستثمرين وإقناع مستثمرين عالميين للدخول للمغرب، هاذ المسألة هاذي تنظن بأن عندي واحد التجربة متراكمة مدتها 35 سنة، واحنا خدامين خصيصا باش نبسطو هاذ الأمور وباش نعطيوهم واحد المنصة باش يلقاو الراحة ديالهم.

أول حاجة الثقة فالاستثمار في المغرب عن طريق معلومات دقيقة اللي نلتزمو بها، ملي تنعطيو المعلومة نلتزمو بالمضمون ديالها.

تنعطيو الإمكانية ديال التجاوب مع المراكز الجهوية للاستثمار اللي مخصص له كل مركز للاستثمار عندو واحد الشخص اللي مكلف..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير عندو مناسبات أخرى باش يمكنو لو أنه يتجاوب.

السؤال الثالث موضوعه "التوزيع المجالي للاستثمارات الصناعية المشغلة لليد العاملة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا الأستاذة مريم.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة لتحقيق العدالة المجالية في الاستثمارات الصناعية وخلق فرص شغل مستدامة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

الاستثمار هو رافعة تنموية أساسية متفقين عليها، والحكومة حريصة على تكريس عدالة مجالية من حيث توزيعها.

ويعتبر تقليص الفوارق المجالية من حيث جاذبية الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات ذات الأولوية، بما فيها قطاع الصناعة الذي يتمتع بقدرة عالية على خلق فرص الشغل، من الأهداف الرئيسية للميثاق الجديد للاستثمار.

وفي إطار تنزيل هذا الميثاق، يمنح نظام الدعم الأساسي بالإضافة إلى المنحة الترابية اللي باش نوجدو العدالة المجالية التي تغطي 80% من عمالات وأقاليم المملكة، تحفيزات موجهة للمشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة، ويتعلق الأمر:

أولا، منحة مخصصة لمهن المستقبل أو الارتقاء بمستوى أنشطة تهدف إلى دعم المقاولات والقطاعات الواعدة التي تشكل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.. (كلام غير واضح) في الانخراط في التكنولوجيا الحديثة، وتبلغ قيمة هذه المنحة 3% من الاستثمار الإجمالي.

وتشمل هذه المنحة قطاعات استراتيجية، مثل الصناعة الدوائية التي تسهم في تعزيز الأمن الصحي الوطني، والصناعة البحرية، بالإضافة إلى صناعات الطاقات المتجددة التي تلعب دورا محوريا في الانتقال الطاقي وتحقيق الأهداف البيئية الوطنية والدولية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتحسين تنافسية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

ثانيا، المنحة القطاعية المخصصة للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، باعتباره محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتعزيز السيادة الصناعية، وتبلغ هذه المنحة 5% من إجمالي مبلغ الاستثمار، وذلك بهدف تحفيز المشاريع الصناعية المنتجة وتشجيع تمركزها في سلاسل القيمة ورفع مستوى التنافسية والابتكار داخل النسيج الصناعي الوطني.

ومنذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ، استفاد 26 مشروعا صناعيا من المنح المقررة في إطار نظام الدعم الأساسي، وهو ما يعكس الإقبال المتزايد للمستثمرين على القطاع الصناعي بفضل الآليات التحفيزية، وأيضا الفرص الاستثمارية المهمة التي يوفرها.

ما يؤكد التأثير الإيجابي للميثاق الجديد على تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز الدينامية الصناعية على المستوى الوطني، نسبة مشاريع خارج محور الدار البيضاء-طنجة التي استفادت من المنحة الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذة مريم في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لكن، رغم المبادرات اللي جات على لسانكم، السيد الوزير، فالواقع يؤكد أن الاستثمارات، خاصة الصناعية، لازالت تكرس اللا تكافؤ في التوزيع الترابي، حيث تتمركز الصناعات الوطنية بقوة، في محور طنجة - الجديدة، التي تستحوذ لوحدها على نسبة 68% من الصناعات الوطنية، في حين تتشتت 32% من القوة الصناعية في باقي الجهات، حتى تلك التي تتوفر على مناطق صناعية مثل جهة فاس - مكناس اللي فيها 15 منطقة صناعية.

مما ينعكس كذلك على نسبة خلق فرص الشغل وعلى القيمة المضافة المحدثة بالجهات، حيث تصل القيمة المضافة إلى 330 ألف درهم لكل منصب شغل، في محور طنجة - الجديدة، مقابل 160 ألف درهم فقط في باقي الجهات، وضع يقصي العديد من الجهات، السيد الوزير، خاصة جهة درعة - تافيلالت، فاس - مكناس، كلميم- واد نون، الجهة الشرقية، ويحرم فئة واسعة من الشباب من حقهم في الشغل، ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم الاجتماعي ويكرس التفاوتات المجالية ويعيق فرص التنمية المتوازنة بين مختلف جهات المملكة.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب الحكومة من خلال وزارتكم بـ:

- ✓ اعتماد مقاربة جديدة، قوامها تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد مع التركيز على البعد المجالي في توزيع الاستثمارات؛
- ✓ تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية؛
- ✓ التركيز على خلق فرص شغل مستدامة وتحسين جودة التكوين المهني، حسب خصوصية كل جهة؛
- ✓ تقييم فعالية المناطق الصناعية الحالية وضمان تكاملها مع سياسات تنموية شاملة؛
- ✓ إحداث مناطق صناعية مندمجة ومجهزة في الأقاليم المهمشة، مع ربطها بالبنيات التحتية واللوجيستيكية الضرورية لجعلها جاذبة للاستثمار؛
- ✓ اشتراط التشغيل المحلي ضمن دفاتر التحملات؛
- ✓ إحداث مرصد وطني للاستثمار والتشغيل، يصدر تقارير دورية حول التطورات المجالية والقطاعية للاستثمار والتشغيل ومدى احترام القوانين الاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا مقتنعون بأن العدالة المجالية في الاستثمار، ليست ترفا سياسيا، بل ضرورة تنموية أولية لتحقيق السيادة الصناعية الوطنية.

ولضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الجهات، وتقليص الفوارق المجالية والمجتمعية، ندعو لإصلاح جذري لآليات تدبير الاستثمار، يربط بين الاستثمار والتشغيل المستدام، ويجعل من التنمية المحلية محركا فعليا للنمو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

احنا واعيين كل الوعي بهاذ الإشكالية هاذي، والعدالة المجالية بالنسبة لنا أولوية، لأن ما يمكناش نربحو فواحد الجهة وما نجحوش فجهة أخرى، لأن المسؤولية تجاه المواطنين فالمناطق اللي ذكرتيها مسؤولية ديالنا كنتقلدو بها يعني كناخذو على العاتق ديالنا وكنعملو جادا باش نحلو هاذ الإشكالية هاذي.

وكنظن أن إخراج الميثاق اللي كيدعم المقاولة الصغيرة جدا والمتوسطة، اللي كتستثمر فالمناطق، يعني كل مناطق المملكة، غادي يكون واحد صدى إيجابي اللي يعني باش يكون واحد التوازن فهاذ الكفة هاذي.

بطبيعة الحال، احنا كوزارة كنعطي واحد الدعم للشركات الكبرى، ولا أي شركة باش تمشي للمناطق النائية، المناطق اللي أقل جاذبية للاستثمار، كنعطيو منحة ديال 15% ومنحة ديال 10% لكل مستثمر مشى لمناطق وحدة أخرى، ولكن الاختيار كيبقى دائما للمستثمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الربع موضوعه "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ذات البعد الجهوي والقطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي أمين عباس البارودي، تفضلوا.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حول الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ذات البعد الجهوي والقطاعي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

ترتكز الإستراتيجية الحكومية لتعزيز منظومة الاستثمار عن تنزيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وممثلة في تعبئة 550 مليار ديال الدرهم لخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، وبعد اعتماد وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، بادرت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية إلى وضع استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ترمي إلى تحديد الأهداف الجهوية والقطاعية للاستثمار الخاص، بما يشمل تحديد الحاجيات والأولويات التنموية الخاصة لكل جهة وقطاع.

ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق توزيع عادل للاستثمار على مستوى التراب الوطني وتعزيز النجاعة الاقتصادية وتعبئة مختلف الفاعلين المعنيين، من أجل بلورة وتنفيذ التدابير اللازمة الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والاستجابة الفعلية لانتظارات المستثمرين.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة وفق منهجية تشاركية متكاملة وبتنسيق وثيق مع مختلف الفاعلين في منظومة الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، تنفيذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية في كل جهة، مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بما يساهم في تحقيق تنمية إقليمية عادلة ومتوازنة.

كما تم تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار لتلعب دور الفاعل المحوري في مواكبة حاملي المشاريع على الصعيد المحلي، سواء عبر التأطير والتوجيه، أو تسريع الإجراءات، أو ضمان تواصل بين المستثمرين والإدارات.

وقد تم ذلك عبر تجويد الإطار القانوني لهذه المراكز ليتلاءم مع التحديات الراهنة وتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار.

وتم إطلاق خارطة طريق استراتيجية ممتدة بين 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص، الأبناك، والفاعلين المحليين، تشمل تبسيط الإجراءات للمستثمرين، تقليص آجال التراخيص، معالجة شكاوى المستثمرين وإرساء لا مركزية فعالة في 15 إجراء للاستثمار على المستوى المحلي، لتسريع اتخاذ القرارات.

من خلال هذه الجهود المتكاملة، نؤكد التزامنا بتوفير بيئة استثمارية جذابة ومحفزة، تتماشى مع تطلعات جميع الأطراف وتلبي أولويات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي أمين.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكرك على المعطيات الهامة والمهمة، إيلا كاين شي حاجة يمكن نشهدو ليك بها السيد الوزير هو أنه النية نتاعك و(la volonté) نتاعك باش تدعم الاستثمار الخاص بالمغرب هو هاذ الشي تيبان حتى فميثاق الاستثمار اللي درتو اللي هو مهم جدا، ماشي ساهل باش نعطيو 10، 15، 20، 25% حتى لـ 30% نتاع الدعم للمستثمرين باش يستثمرو.

الإشكال اللي كان عندي، السيد الوزير، هو أنه كاين هاذ النية نتاع الحكومة كاينة، لأنه احنايا موقفنا كمستشار برلماني عندنا علاقات مع الوزارت كلها تقريبا، أنا متأكد بأن الوزارات كلها والحكومة نيتها هي تدعم الاستثمار الخاص، هاذي ما فيهاش نقاش.

ولكن، السيد الوزير، هو أنه واحد الساعة تتنزل لأرض الواقع تتلقا حاجة أخرى، تتولي ذيك النية حسنة تتلقا مع قلة النية وتتوقف ليك كولشي، صراحة، لأنه راه ماشي.. اليوم نزلو لأرض الواقع، ما تنهضرش على قطاعات اللي هي مدعومة بحال السيارات والطائرات اللي عندها (des conditions spéciales)، تنهضرو على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، كاين إشكالية اليوم تنزل لأرض الواقع تتطلبو مستثمرين اللي عندهم إمكانية باش يستثمرو، وتتقول ليه أجي استثمر أسيدي ونعطيوكم 10، 15%، تيقول ليك أنا ما قديت على صداع ما بغيت مشاكل.

أنا هاذ ما بغيت مشاكل ما فهمتهاش، السيد الوزير، عييت ما نفهم نحاول نفهمها منين جاو هاذ المشاكل ما عرفناهمشاي.

احنا تنطلب منك، السيد الوزير، شي لجنة باش نعرفو هاذ قلة النية منين جات، وهاذ المشاكل منين جاو، لأنه احنا (en tant qu'opérateur)، "اعطينا حمارنا" ما بيقناش عرفنا المشكل منين كاين، يعني ضروري تنقول مهم تكون لجنة تخرج لأرض الواقع وتشوف لينا هاذ المشاكل منين جايين، لأن البلاد نتاعنا محتاجة للاستثمار الخاص، ومحتاجة تخلق فرص الشغل، والطريقة الوحيدة هوما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الإشكالية ديال مناخ الأعمال هو بطبيعة الحال خصو واحد الوقت باش الإصلاح ديالو، احنا بدينا الإصلاح ممكن أن النتائج ما تتبانش دابا، ولكن احنا غاديين في الطريق الصحيح.

قد نأكد بأن تنتصنتو للمستثمرين، فبعض اللقاءات اللي درنا مع المستثمرين واخذينا الآراء ديالهم والمشاكل ديالهم، التطلعات ديالهم، ودرسناهم وكاين واحد المرصد وطني باش نشوفو الإشكاليات، تنتبعو المراكز الجهوية للاستثمار، تنحاولو نشوفو الإشكالية، لكن هذا العمل خصو واحد الوقت باش يبان الفعالية ديالو والتفعيل ديالو والنتائج ديالو.

اللي تنقدر نقول هو أننا غاديين في الطريق الصواب، أي الطريق الصحيح، الميثاق الجديد للاستثمار اعطى الآلية، احنا كمسؤولين حسسنا، الأمور غادية في الطريق الصواب تسناو شوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "تسريع وثيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الاستاذة هند الغزالي، تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة ديالكم من أجل توفير بيئة ملائمة لتسريع وثيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم على سعة الصدر ديالك.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أشير أن الاستثمارات العمومية والخصوصية تتكامل لتشكل رافعة تنموية، والنهوض بالاستثمار الخاص محور أساسي في البرنامج الحكومي، وذلك بالنظر إلى دورها الأساسي في الرفع من نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز دينامية سوق الشغل وتقليص الفوارق المجالية.

وفي هذا السياق، اشتغلت الحكومة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، مكنت من إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال:

- ✓ اعتماد ميثاق جديد للاستثمار؛
- ✓ تفعيل تصور جديد يعزز دور المراكز الجهوية للاستثمار؛
- ✓ إطلاق خارطة الطريق لتحسين كل مكونات مناخ الأعمال؛
- ✓ تنظيم جولات ترويجية دولية للتعريف بمؤهلات المملكة كوجهة استثمارية واعدة وجذب الفاعلين العالميين؛
- ✓ تطوير برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة مثل التحول الصناعي، الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الحديثة ومهن المستقبل.

وفي إطار تنزيل الميثاق الجديد، عرف الاستثمار دينامية إيجابية من حيث الحجم والنوع، حيث تمت المصادقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال 7 دورات لها على 191 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تبلغ 326 مليار ديال الدرهم، بهدف خلق 150.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ومن جهة أخرى، سجلت المؤشرات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية تطورا ملحوظا يعكس جاذبية المملكة المتزايدة كوجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب.

إن الحصيلة التي نتحدث عليها اليوم، تؤكد أن الميثاق الجديد للاستثمار يشكل تحولا نوعيا ومهيكلا في السياسة الاستثمارية لبلادنا، إذ أرسى أسس رؤية شاملة تقوم على تشجيع الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل وتقليص الفوارق المجالية وتعزيز التنافسية الوطنية.

وإذ نعتز بهذه الدينامية الإيجابية، فإننا نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة تهيئة المناخ الملائم لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال تبسيط المساطر وتحسين الحكامة، وتوفير البنيات التحتية والطاقات النظيفة، مما يرسخ موقع المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة للسيدة المستشارة هند الغزالي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

احنا في الفريق التجمعي لابد ما نهنؤو الحكومة، تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة، على المجهودات اللي تتبذلها، واللي اعطات دينامية غير مسبوقة لقطاع الاستثمار بمختلف ربوع المملكة، واللي سمحات بتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، باعتبارها ساحة واعدة ومفتوحة لمشاريع استثمارية كبيرة.

السيد الوزير،

كلنا متفقين على أهمية الاستثمار والدور المحوري ديالو في حل الإشكالات الكبرى، على رأسها النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير العيش الكريم لعموم المواطنين، فالاستثمارات هي الدعامة الأساسية اللي تنعتمدوها باش بلادنا تزيد للقدام على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

والحكومة، مشكورة، قامت بإصلاحات عميقة، منها قانون الإطار ديال الاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاحات كثيرة أخرى ساهمت في النهوض بهذا القطاع.

ولكن، احنا هنا كذلك، السيد الوزير، باش نطرحو معكم الصعوبات اللي تتواجهها مجموعة من المشاريع، فيما يتعلق بتنفيذها داخل آجال معقولة، هاذ الصعوبات اللي مرتبطة بالأساس بالمساطر الإدارية المعقدة والتراخيص اللي تتعطل وكذلك مشاكل التمويل، وفي بعض الأحيان النقص في اليد العاملة المؤهلة، وكاين كذلك إشكالات مرتبطة بصعوبات مؤسساتية.

هاذ التأخر ديال تنفيذ المشاريع كتضيع على بلادنا فرصا اقتصادية كبيرة، كتضيع معها مناصب الشغل، وهذا للأسف، تيمس بشكل سيء بصورة مناخ الأعمال في بلادنا ويؤثر في مستوى الثقة اللي يحتاجها الفاعل الاقتصادي للاستثمار.

لذلك، السيد الوزير، احنا عندنا الثقة الكاملة فيكم أنكم قادرين أنكم تعالجو هاذ الأمور وتواكبو المستثمرين وتدخلو بإيجابية لتسريع الإنجاز ومعالجة العراقيل اللي تتواجه حاملي المشاريع والمشرفين على تنفيذها.

ويمكن نذكرو هنا بالخصوص بالأدوار اللي ممكن تلعبها المراكز الجهوية للاستثمار، ماشي فقط بالترخيص للاستثمارات، ولكن كذلك في المواكبة الفعلية للمستثمرين، بما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والنهوض بظروف عيش المواطنات والمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
السيد الوزير، دائما تتخليو تقريبا واحد 26 ثانية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

احنا الاشكاليات عارفينها وفاهمينها.

اللي بغيت نقول لك، إيلا كنا شحال هاذي كنا هنايا وبغينا نوصلو لهنايا، احنا دابا هنايا، الهدف ديالنا نوصلو للمبتغى ديالنا، وبالتالي احنا في الطريق غادي نوصلو، إن شاء الله، لذاك المبتغى اللي تيبغي أي مستثمر.

اللي بغيت نقول لك هو هاذ الميثاق الجديد ديال الاستثمار خلق واحد الدينامية، قبل منو كان سنويا تنصادقو على 55 مشروع استثماري، بقيمة ديال تقريبا 30 مليار درهم، تيشغلو لنا 11.000 منصب شغل.

منذ الميثاق الجديد للاستثمار، سنويا 95 مشروعا بقيمة استثمارية 160 مليار مقارنة بـ 30 مليار، باش تشغل لنا تقريبا شي 70.000 أو 75.000 منصب شغل، وبالتالي كاين واحد النهضة ملموسة ماشي الهدف ديالنا، الهدف ديالنا هو نوصلو للمبتغى اللي يكون كل مناطق المغرب عندها نفس التوجه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
السؤال السادس موضوعه "تقييم وضعية الاستثمار بالمغرب".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية ومؤشرات الاستثمار بشقه الخاص والعام، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،
السيد المستشار المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الإشراف الشامل على مختلف مراحل العملية الاستثمارية، تعمل الوزارة على رفع مستوى فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع إلى حين

إخراجها إلى حيز التنفيذ.

وإدراكا منا بأهمية العنصر البشري في إنجاح هذا الورش الإصلاحي، يتم إيلاء اهتمام خاص لتأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة بهذه المراكز، وذلك عبر الارتقاء بقدرات مواردها البشرية، عبر اعتماد حزمة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية والتكوينية التي تستجيب للتحديات الجديدة المنوطة بهذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتبسيط مساطر الاستثمار وتنسيق جهود الفاعلين الجهويين وتحفيز دينامية اقتصادية على المستوى الترابي، وذلك من خلال:

- ✓ إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار لتتلاءم مع خصوصيات كل جهة وتعزيزها بإحداث منصب كاتب عام لمساعدة المدير في تدبير شؤون المركز؛
- ✓ استفادة مستخدمي المراكز الجهوية للإستثمار حاليا من نظام أساسي محفز، على أساس أنه سيتم العمل على تعزيزه في بعض التعديلات التي من شأنها تحسين وضعية المستخدمين في إطار الإمكانيات المتاحة، وذلك بتوافق مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية؛
- ✓ مباشرة الوزارة لمسارات فتح باب الترشيح لشغل المناصب الشاغرة لمديري المراكز الجهوية للاستثمار لانتقاء مسؤولين يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة لتنزيل أمثل لمضامين خارطة الطريق الجديدة، مع دعوتهم إلى فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة على مستوى الهيكل التنظيمي لكل مركز.

ولمواكبة تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، يتم:

- ➢ إعداد وتنظيم برامج تكوينية متكاملة لفائدة مستخدميها، من أجل الرفع من قدراتهم وكفاءاتهم في المجالات ذات الصلة بالاستثمار ومناخ الأعمال والترويج لمؤهلات الجهة؛
- ➢ حث المراكز الجهوية للاستثمار على تأسيس جمعيات للأعمال الاجتماعية، تسهر على توفير عدة خدمات اجتماعية لفائدة مستخدميها وأسرهم.

وفي الختام، نجدد التأكيد على التزامنا الراسخ بالمضي قدما في تعزيز قدرات المراكز الجهوية للاستثمار، والرفع من أدائها الوظيفي وجعلها فاعلا محوريا في تنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الترابي، وذلك من خلال مواصلة تحديث آليات عملها وتدعيم مواردها البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

في إطار التفاعل مع جوابكم، نود في الفريق الحركي على ما يلي:

أولا: السيد الوزير بعد مرور حوالي 3 سنوات على المصادقة على الميثاق الجديد للاستثمار، نسجل أن الواقع الملموس لا يعكس أي تحسن في وضعية الاستثمار وعلى واقع سوق الشغل المرتبط به، حيث سجلت نسبة البطالة 13.3% خلال الفصل الأول من السنة الجارية، وفق آخر الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط دون احتساب المؤشرات الجهوية والقطاعية المرتفعة.

كما نسجل محدودية تأثير الاستثمار على معدل النمو الذي لا يتعدى 2024 أقل من 3%، كما أن إفلاس المقاولات بالمغرب لازال متواصلا، فحسب الارقام الرسمية ارتفع عدد المقاولات المفلسة إلى حوالي 16.000 مقاولة في سنة 2024.

ثانيا: في هذا الإطار نسجل ونجدد التأكيد في الفريق الحركي أن المعايير المعتمدة في نظام الدعم والمنح تبقى غير منصفة، لا مجاليا ولا قطاعيا، ونفس الملاحظة بخصوص برنامج دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة المتعددة مؤخرا.

ثالثا: السيد الوزير، وقناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن تحسين واقع الاستثمار وخلق جاذبية الاستثمارات يستلزم ما يلي:

- ✓ ضرورة اعتماد إصلاح جبائي حقيقي يعتمد المعيار الجهوي، ويعيد العمل بنظام (zoning)، إنصافا للجهات الأقل استفادة من فرص التنمية كجهة درعة - تافيلالت، جهة بني ملال - خنيفرة، وجهة الشرق، وغيرها؛
- ✓ التعجيل بإصلاح حقيقي للإدارة أي تبسيط الإجراءات الإدارية كمدخل أساسي للتحفيز على الاستثمار؛
- ✓ إيجاد حلول آنية لإشكاليات العقار؛
- ✓ توجيه الاستثمارات العمومية المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية في طرق وسكك حديدية ومطارات إلى الجهات المحرومة والمهمشة كأرضية مناسبة لتحفيز الاستثمار؛
- ✓ التعجيل بإصلاح شامل لمدونة الجمارك؛
- ✓ التعجيل بإصلاح وتحيين مدونة الشغل؛
- ✓ تسهيل وتبسيط ولوج المستثمرين والمقاولين إلى التمويل عبر إصلاح شامل بنكي؛
- ✓ التعجيل بإصلاح نظام الصفقات العمومية؛
- ✓ التعجيل بإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية والوطنية، ضمانا للمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص؛
- ✓ اتخاذ تدابير ناجعة لمحاربة الفساد وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ✓ الحد من الوساطة والفراقشية في مختلف القطاعات، والذين لا تسلم

منهم حتى الجامعة؛

- ✓ مضاعفة المجهودات الحكومية لتوسيع الأسواق وتوسيع الشراكات في الدول والتكتلات الاقتصادية الجهوية والإقليمية خارج المجالات التقليدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، ولكن في 9 ثواني، السيد الوزير، إيلا كان ممكن جملة واحدة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

احنا متفقين أن الاستثمار ما واصلش جميع المناطق، ولكن اللي ما يمكنش نقبل عليه هو أن الاستثمار ما كاينش فالمغرب، عندنا تزايد ديال 50% وعندنا البطالة، الدافع ديالو ولا الأساس ديالو هو أن فقدان مناصب الشغل في المجال الفلاحي لندرة المياه والجفاف وهذا، ولكن فالاستثمار فإن تطورا ملموسا وملحوظا في جميع ربوع المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "أوضاع الموارد البشرية العاملة بالمراكز الجهوية للاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة زيداني، تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين،

عن أوضاع الموارد البشرية العاملة بالمراكز الجهوية للاستثمار، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

كما قلت، فإن المراكز الجهوية للاستثمار هي البوابة والنافذة الأولى للمستثمر، وبالتالي فإن الوضعية ديال المراكز الجهوية للاستثمار أولا، كبداية كوجهة للمستثمر، ولكن ككفاءات اللي تناقش وتستقبل المستثمر، فهي أولوية كبرى باش تكون أولا، عندها واحد الأرضية متاحة، سهلة للعمل، ظروف عمل مريحة، وكفاءة تكون عندها عالية لاستقطاب المستثمرين، نحن في جميع دول العالم.

وبالتالي فإن العمل اللي كنقومو به الآن، هو تأهيل قدرات المراكز الجهوية، والمستخدمين المراكز الجهوية للاستثمار بكفاءات تقنية، معلوماتية ولغوية، وبالتالي على الأقل فاليوم المركز الجهوي للاستثمار لازم أنه يكون فيه موظفون يتكلمون بالعربية، بالفرنسية وبالإنجليزية على الأقل، وفي مراكز جهوية للاستثمار يتكلمون باللغات الألمانية والإيطالية.

وبالتالي، الهدف ديالنا هو أن المناطق اللي فيها واحد الكتلة ديال مغاربة العالم، مثلا نهضرو على بني ملال- خنيفرة، فإن اللغة اللي تنطلبو أن يكون فيها تكوين هي اللغة الإيطالية، بحكم أن جزءا كبيرا من مغاربة العالم متواجدون في إيطاليا، كذلك نفس الشيء بالنسبة لطنجة، أنه يكون يتكلمون الإسبانية، وهذا هو العمل اللي كنقومو عليه.

فنفس الوقت، كنعطيوهم الإطار القانوني باش يزاولو المهام ديالهم بأريحية، نعطيوهم الفرص أنهم يطورو القدرات ديالهم، وأن يكون عندهم الأهلية أنهم يزيدو فالمسار ديالهم، وهاذ التصور كبير هو مبني على واحد الهيكلة جديدة للمراكز الجهوية للاستثمار، واحد الهيكلة جديدة اللي غادي نبداو فيها الآن، غادي يكون عندنا واحد المناصب جديدة لتقوية قدرات المملكة المغربية في استقطاب المشاريع اللي كنشوفو احنا كاين واحد التكاثر، واحد التدفق ديال المستثمرين، وهاذ الكمية اللي عندنا ديال المراكز الجهوية والاستثمار والكفاءات ديالها ما يمكن لهاش تبقى بهاذ نفس الكمية، باش تقدر تتعامل مع المستثمرين بصفة عامة.

واحنا بصدد تفعيل الميثاق ديال المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، اللي غيخلق واحد الدينامية كبيرة بزاف.

وناهيك على أن المشاريع اللي أقل من 250 مليون درهم، ستدرس وتم تفعيل المشاريع ديالها والاتفاقيات ديالها في المراكز الجهوية، عوض أنها توصل للمركز، يعني للرباط، وبالتالي هاذي في الصيغة ديال اللا تمركز، والهدف ديالنا هو أن المستخدمين ديال المراكز الجهوية للاستثمار يكون عندهم ذاك المكانة اللي يستحقوها، ذاك الكفاءة اللي مطلوبة منهم باش نتجاوبو مع المستثمرين، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشارة الأستاذة سليمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على قناعة تامة بأن المنظومة الجديدة للاستثمار التي وضعتها بلادنا، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، التي تلعب فيها المراكز الجهوية للاستثمار دورا محوريا قادرا على خلق قاطرة لتحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

غير أننا نؤكد على أن بلوغ ذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر النهوض بوضعية الرأس المال البشري، باعتباره أساس تنزيل أي استراتيجية ومسألة جوهرية، يجب اعطاؤها ما تستحقه من رعاية واهتمام، كما أن الإصلاحات الجديدة، وخاصة تلك التي تمنح لهذه المراكز صلاحيات واسعة في مجال الاستثمار لتمكينها من الإشراف الشامل على المشاريع الاستثمارية، يجب أن تفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح رهين في بعض جوانبه بالنهوض بأوضاع العاملين بالمراكز الجهوية للاستثمار.

وفي هذا الإطار، وفي ظل الأدوار والاختصاصات الموسعة التي أصبحت لهذه المراكز، ندعو إلى إحداث نظام أساسي جديد لفائدة مستخدمي المراكز الجهوية للاستثمار، يساعد في التدبير الفعال لهذه الموارد البشرية، نظام أساسي محفز يعزز شعورها بالانتماء إلى هذه المؤسسات العمومية الجهوية، ويجعلها جاذبة للخبرات والكفاءات في ميدان عملها.

السيد الوزير،

إن تشجيع الاستثمار وقطف ثماره بالكامل، مرهون أولا بالنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للعاملين بالمراكز الجهوية للاستثمار، وإعطائهم ما يستحقونه من تقدير واهتمام، وثانيا بدعمهم بالعدد الكافي من الموارد البشرية ذات المهارات في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية، من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم ومواجهة التحديات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

إن ما نتمناه اليوم، هو أن ما حققته بلادنا من أشواط مهمة في جلب الاستثمار، ونحن نسجل بكل إيجابية ما أعلن عنه مكتب الصرف مؤخرا بخصوص صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 63.6% خلال الفصل الأول من هذه السنة، أن يعكس ذلك بشكل إيجابي وواضح على أوضاع شغيلة المراكز الجهوية للاستثمار على وجه الخصوص، وعلى واقع التشغيل في بلادنا، عبر إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة ومواجهة الهشاشة في مختلف مجالات العمل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير،

لم يتبق لكم أي وقت.

إذن نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، وننتقل لسؤالين موجهين لكم السيد الوزير.

البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "تشجيع المنتوجات التقليدية داخليا وخارجيا".

تفضلوا السيد المستشار، السي حسن تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول إجراءات تشجيع ترويج المنتوجات الصناعة التقليدية على المستوى الخارجي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال الآني الثاني موضوعه "تعزيز صادرات الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة نود أن نفهم ونعرف ومن خلالنا الشعب المغربي، كيف سنطور صناعتنا التقليدية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة على السؤالين المتعلقين بمنتوجات الصناعة التقليدية.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكركم على طرحكم هذا السؤال.

كما تتعرفو، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الصناعة التقليدية المغربية ليست فقط قطاعا إنتاجيا، بل هو تعبير عن هوية ثقافية تمتد عبر قرون وتجسد قدرة الصانع المغربي على الابتكار وعلى الابداع، هاذ الصناعة

التقليدية هو واحد المجال خصب اللي فيه قدرات هائلة تصديرية وغير مستغلة.

اليوم، نسجل 1.1 مليار كرقم ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية، وهاذ الرقم هذا لا يرقى إلى المستوى اللي وصلت له الصناعة التقليدية في بلادنا، وبالمناسبة تنحييو الصانع التقليدي اللي تنسميوم ممندسو الصناعة التقليدية اليوم، واللي تيبلغ عددهم أكثر من 2.6 مليون، واللي أصبحو مهاراتهم عندها صيت دولي، ومع الأسف، مازلنا نسجل أرقاما متدنية بالنسبة لكل ما تملكه الصناعة التقليدية المغربية.

هاذ 1.1 مليار تيتسجل نمو ديال 3.3% في السنة، ولكن مازال عندنا إمكانات أننا نطورو هذه الأرقام، فقط 0.2% من الرقم الإجمالي ديال الصادرات المغربية اللي تتبلغ 455 مليار درهم.

بغيت نقول لكم بأنه القطاع ديال الصناعة التقليدية هو واحد القطاع ثقافي رمزي، ممكن أن التجارة الخارجية تعزز المكانة ديالو.

هي مناسبة ديال هاذ السؤال باش نعطيكم بعض الأرقام مهمة جدا بالنسبة للصادرات ديال الصناعة التقليدية في العالم:

أول مستورد ديال الصناعة التقليدية المغربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية هي أول مستورد ديال الزليج البلدي المغربي، بحوالي 44% من الصادرات ديال الصناعة التقليدية، تليها فرنسا بـ 14% من الصادرات ديال الصناعة التقليدية المغربية، إسبانيا 7%، الدول العربية 8% ودول أخرى في أوربا 16%.

الصادرات ديال الصناعة التقليدية: أول منتوج ديال الصادرات هما الفخار والأحجار تمثل 36%، والزرابي 20% وكذلك الألبسة التقليدية حوالي 11%.

المدن اللي معروفة بالصناعة التقليدية، هي المدن المغربية كلها عندها الصناعة التقليدية، ولكن 3 المدن اللي معروفة أكثر بالصناعة التقليدية وبالصادرات ديال الصناعة التقليدية هي مراكش، الدار البيضاء وفاس.

كما عرفتو كانت واحد الجولة تشاورية اللي قمنا بها مباشرة بعد التعديل الحكومي من بعد الثقة ديال صاحب الجلالة، نصره الله، والتي همت لقاءات في 12 جهة ديال المملكة المغربية، واستمعنا إلى العديد من الناس المتدخلين في الصادرات المغربية، ومن خلالها فهمنا بأنه الدور كبير عند الصناعة التقليدية باش تعزز الأرقام ديال الصادرات المغربية، والصناعة ماشي فقط هاذيك الصناعات اللي احنا موالفين بها تقليدية اللي تتسجل أرقام، ممكن أن الصناعة التقليدية وكذلك الاقتصاد الاجتماعي، ممكن أنه منتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي أنها تسجل أرقام.

وبالتالي، سجلنا ملاحظات واشتغلنا فيها باش، إن شاء الله، البرنامج ديال التجارة الخارجية الذي سيقدم تحت إشراف ورئاسة السيد رئيس الحكومة في الأسبوع المقبل، شفنا بأنه كاين صعوبة الولوج للأسواق، كاين ضعف الترويج، كاين غياب المعايير التصديرية لدى بعض الحرفيين، وكذلك ضرورة تسهيل التزود بالمواد الأولية.

إذن هاذ الشي كله جعلنا أنه، مشكورين كتابة الدولة في الصناعة التقليدية، أننا اشتغلنا مجموعين هاذ المدة كلها، ودرنا واحد اتفاقية شراكة اللي من شأنها أنها تطور أرقام الصادرات مستقبلا، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكركم أولا على هاذ المعطيات اللي اعطيتونا، وتنشكركم على الاهتمام اللي اعطيتوه للقطاع ديال الصناعة التقليدية منذ مجيئكم على رأس هاذ كتابة الدولة، واللي تتعرفو بأنه 1.1 مليار درهم خلال 24 هاذ العدد يمكن أننا نضاعفوه ونتجاوزوه، ولكن، السيد الوزير، خص إجراءات اللي تنعتقدو أنها خصها تكون إجراءات مصاحبة في هاذ العملية هاذي.

لابد من التنويه بمنصة (PortNet) اللي سهلت المساطر الإدارية وسهلت العمليات ديال التصدير، ولكن خص واحد المواكبة ديال الصناع التقليديين في إطار المواكبة ديال التحسيس بهاذ المنصة هاذي، حتى يكون أنه الاستعمال ديالها ساهل عليهم.

المسألة ديال النقل، السيد الوزير، وتمركزها على شركات عالمية محدودة تتغلي الفاتورة ديال التصدير بالنسبة لهذاك الصانع التقليدي، خصنا الدعم لهاذ الصناع التقليديين في إطار عمليات ديال اللوجيستيكية.

كما ذكرتو أنه الولايات المتحدة هي أكبر مستورد، ولاسيما على صعيد الفخار، وكما تتعرفو السيد الوزير، أنه الفخار تيطلبو فيه واحد المعايير ديال الجودة اللي المختبرات ما عندناش هنا داخل الوطن، تيضطرو أنه الصناع التقليديين أو الفاعلين أنهم ينتقلو على برا، خصنا نوجدو مختبرات محليا باش يمكن أننا نسهلو هاذ العملية ديال الإنجاز ديال الاختبارات وكذلك الاعتراف بالشارات الوطنية ديال الجودة ديالنا على المستوى العالمي، خصنا نديرو لها الاعتراف ديالها الدولي.

غرف الصناعة التقليدية، السيد الوزير، فاعل أساسي، لا سيما في الترويج ديال المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، لازم باش تواكبوها وتدعموها على صعيد الترويج ديال أنها عندها واحد التجربة في التنظيم ديال المعارض، لا على المستوى الوطني وعلى المستوى الخارجي خص الدعم ديالها.

ضرورة إيجاد الحل العاجل، السيد الوزير، فيما يخص التمويل الخاص بالتصدير، اليوم ما عندناش شي تمويل اللي هو خاص بالتصدير بالنسبة للفاعلين في القطاع ديال الصناعة التقليدية.

مرة أخرى، تنطالبو بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للصانع التقليدي والظروف ديال العمل ديالو والدور الأساسي اللي تيلعبو في الحفاظ على التراث الثقافي ديالنا وفن العيش المغربي، اللي من طبيعة الحال لاسيما في صياغة مختلف الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

اليوم، الصانع التقليدي تيضطر في إطار الاتفاقيات ديال التبادل الحر أكثر ما هو تيستافد منها، واللي من طبيعة الحال غادي تحميه وغادي تعطيه واحد الاستفادة من هاذ الاتفاقيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد باش نوهو بالمجهودات التي تبذلونها في هاذ القطاع، الدينامية مشهود بها، السيد الوزير المحترم، خاصة المتتبع لابد وأن يرى أو يفرح ويسعد بما قدمتموه، السيد الوزير المحترم، في علاقة التجارة الخارجية، سواء مع مصر أو مع الشقيقة الموريتانية أو دول أخرى التي تربطنا معها شراكات تجارية.

السيد الوزير،

نسعد كذلك عندما نرى هناك انتفاضة، هناك دينامية، هناك حركية فعلية، خاصة عندما مزجتم أو قمتم بشراكة ما بين كتابة الدولة في التجارة وكتابة الدولة في الصناعة التقليدية، مما سيعطي حافزا وقوة أخرى لمجال الصناعة التقليدية، وخصنا نعرفو أيضا أن تشجيع الصناعة التقليدية ما تبقاشي فالفخار أو فالزربية بقدر ما أن الصناعة التقليدية أصبحت تفرض نفسها علينا كمسؤولين جميعا بتسهيل المأمورية، بتقديم هاذ الصناعة التقليدية والحفاظ عليها، إنها تراث عريق يجب على كل مغربي أن يفتخر به.

السيد الوزير،

الدينامية ديالكم فهاذ الإطار لا نشك فيها، وعلينا أن ندعمكم بخصوص هاذ الصناعة التقليدية حتى تبقى في تطلع جميع المغاربة، خاصة العناية التي يوليها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لهذا القطاع.

الله الموفق والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا لكم على التعقيبات والاهتمام ديالكم بواحد الموضوع اللي هو جد أساسي، وهو داخل فالثقافة ديال المغاربة والمغربيات والاهتمام بالصناعة التقليدية.

إذن بحال اللي قلت لكم كاين اتفاقية ثلاثية ما بين التجارة الخارجية، الصناعة التقليدية وكذلك دار الصانع.

هاذ الاتفاقية بموجبها غادي تستفاد مقاولات الصناعة التقليدية من الدعم الخاص لفائدة المقاولات المنتقاة على أساس مشروعها التصديري من منظومة دعم متكاملة، يتم تنفيذها عبر برنامج مواكبة مرن ومتنوع، وعلى رأسها -كاين جوج ديال الاتفاقيات اللي هما مهمين درناهم فهاذ الفترة هاذي- اتفاقية شراكة مع الوزارة ديال الانتقال الرقمي واتفاقية شراكة كذلك مع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واللي دمجناهم باش نسهلو المأمورية أنه الصانع التقليدي أنه يستعمل هاذ المنصات الجديدة الإلكترونية من أجل التسويق، وكذلك من أجل قضاء الأغراض ديالو باش ياخذ الوثائق بسرعة وبلا ما يتنقل ويبقا يستعمل الآليات الحديثة وكذلك التكنولوجيات الحديثة.

كذلك، اعطيناهم إمكانية انهم يبيعو المنتوجات ديالهم، غادي تكون واحد (plateforme)، واحد المنصة رقمية لترويج الصادرات ديال الصناعة التقليدية (trade.ma) اللي ممكن أنه حتى الصانع التقليدي يستافد من الترويج ديال المنتوجات ديالو.

وكذلك، اللي بغيت نقول ليكم وبهاذ المناسبة ديال الحديث على الصناعة التقليدية كاين طلب عالمي متزايد كل سنة يبلغ حوالي 12% من المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، والمغرب اليوم دولة رائدة فالصناعة التقليدية، كاين اهتمام عالمي ودولي بالصناعة التقليدية المغربية وبالتالي ما يمكن لينا إلا نشجعو الصانع التقليدي اللي كيستاهل كل خير ويستاهل كل دعم، وبالنظر للإبداعات ديالو اللي كل سنة كنشوفو الصناعة التقليدية كتطور والاهتمام العالمي بهاذ الصناعة التقليدية ما يمكن إلا ندعموها عبر عدد كبير من البرامج، وغادي نتعاملو مع الصناعة التقليدية والصناع التقليديين كأنها صناعة حديثة وعصرية ونفس الدعم اللي غادي يتقدم للصانع العصري غادي يتقدم كذلك للصانع التقليدي من أجل الدعم ديالو باش يتوجه نحو الأسواق العالمية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تحقيق العدالة المجالية على مستوى

صادرات المنتوجات الوطنية".

الكلمة للسيد الرئيس السي أبوبكر اعبيد من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد كاتب الدولة عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية لتحقيق العدالة المجالية على مستوى صادرات المنتوجات الوطنية وتفادي تمركزها في جهتين فقط ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا السيد المستشار، كاين تمركز ديال الصادرات المغربية في 3 ديال الجهات، أكثر من 70% ديال الرقم ديال الصادرات الصناعية متمركزة في 3 ديال الجهات، وتستحوذ على أكثر من 73% من إجمالي الصادرات ديال بلادنا من الصادرات الصناعية.

إذن كيف ما عرفتو كانت المناظرة الوطنية ديال الجهوية المتقدمة، وصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فالرسالة الملكية أكد من جديد على الاستراتيجية التي لا رجعة فيها ديال السياسة ديال بلادنا في الجهوية المتقدمة، وبالنظر للجولات التشاورية عبر الجهات لاحظنا بأنه كاين تمركز في 3 ديال الجهات، والبرنامج اللي غادي يكون إن شاء الله واللي غادي يتم عرضه - بحال اللي قلت لكم - الأسبوع المقبل تحت الرئاسة ديال السيد رئيس الحكومة، متمركز أساسا في خلق واحد العدالة مجالية تصديرية باش كذلك الجهات الأخرى حتى هي تاخذ نفس الدعم، وحتى هي يكون عندها الحق أنها تكون جهات مصدرة وحتى هي تحقق أرقام.

ومن بين الآليات اللي ممكن أننا ندعمو بها الجهات اللي بعيدة على الموانئ، واللي بعيدة على المجال الصناعي اللي متمركز في 3 الجهات، هو الدعم ديال الصناعة التقليدية والاقتصادي الاجتماعي والتضامني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مما لا شك فيه أن التوزيع الحالي لصادرات المنتوجات الوطنية يكشف خللا كبيرا في منظومتنا الاقتصادية، حيث تستحوذ كما قلتم ثلاث جهات فقط على النصيب الأكبر من الصادرات المغربية، وذلك بما يعادل 70% إلى 80% من الصادرات، في تجاهل صارخ لمبادئ العدالة المجالية، التي تعد أساسا للنموذج التنموي الجديد للمملكة.

إن استمرار تمركز الصادرات في ثلاث جهات محدودة، يشكل استنزافا مستداما لثروات باقي الجهات وإهدارا لطاقتها الإنتاجية، ويعمق الفوارق المجالية التي تنخر جسد الاقتصاد الوطني.

نعم سيدي كاتب الدولة حان الوقت لإعادة النظر جذريا في السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي كرست الواقع المرير على مدى عقود من الزمن، حيث لا يمكن الحديث عن تنافسية حقيقية للاقتصاد الوطني في ظل تهميش مناطق واسعة من المملكة وحرمانها من الاستفادة من الفرص التصديرية.

وعليه، وجب وضع خطة طوارئ وطنية عاجلة لدعم المناطق المهمشة تصديريا، وتتضمن تحفيزات ضريبية استثنائية وبنيات تحتية متطورة وتمويلات ميسرة، وبرامج تكوينية نوعية وتخصيص حصص إلزامية من برامج دعم الصادرات لفائدة الجهات الأقل حظا، مع فرض معايير صارمة لضمان التوزيع العادل للفرص التصديرية.

اليوم، لا يمكن الاستمرار في سياسة المغرب النافع والمغرب غير النافع، إن كل شبر من أرض المملكة يجب أن يساهم في الدينامية الاقتصادية وأن يستفيد منها.

إن التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون، وإن العدالة المجالية في توزيع الصادرات ليس منة أو هبة لجهة من الجهات، يجب كذلك أن تشمل كل جهات المملكة، فمثلا جهة مراكش- آسفي والتي تعد أكبر جهة من ناحية السكان وتتوفر على شريط ساحلي طويل وميناء حديث وطريق سيار، ومع ذلك تبقى من المناطق المعزولة والبعيدة عن منظومة اقتصادية قوية واستثمارات كبيرة في التصدير.

طلبنا اليوم، السيد كاتب الدولة، هو التحرك الفوري والجريء لتصحيح هذا الاختلال المزمن والذي يتنافى مع طموحات المغرب في بناء اقتصاد قوي ومتوازن، فلا يمكن لوطن أن ينهض بجناح واحد ولا لاقتصاد أن يزدهر بالاعتماد على جهتين فقط أو ثلاث جهات والتخلي عن باقي الجهات، فما أحوجنا اليوم لإصلاح هيكلي عميق للمنظومة التصديرية، يضع العدالة المجالية في صلب أولوياته، ويمكن جميع الجهات من المساهمة الفعالة في دينامية الصادرات الوطنية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على التعقيب.

كما تتعرفو، الحكومة واعية تمام الوعي بهاذ الأمر، من تما جا واحد البرنامج جد طموح، وعندو واحد الإمكانات هائلة من أجل الدفع بالجهات البعيدة باش الناس تمشي تستثمر فيها وهو أنهم اعطاو منحة ديال الناس المستثمرين في الجهات البعيدة أكثر من الجهات اللي متمركزة في الوسط، هاذي من جهة.

من جهة ثانية، كاين في القطاع ديال التجارة الخارجية وفي القطاع ديال التصدير في البرنامج إن شاء الله اللي غادي يكون واللي غادي يتم التنفيذ ديالو ابتداء من الأسبوع المقبل هو توسيع القاعدة ديال التصدير ديال بلادنا، بخلق على الأقل 400 شركة سنويا، وهاذ 400 شركة طبعا كان يبقى فهاذ الأرقام كلها المسجلة في الجهات القطاع الخاص، خص الناس تزعم، تمشي للجهات البعيدة، راه اليوم كاين الدولة كتدعم، وكذلك قطاع ديال التجارة الخارجية منين غادي يخرج هاذ المنتوج الجديد غادي يدعم، باش الناس تمشي للجهات البعيدة، وباش نخلقو واحد التوازن.

هاذ التوازن، الدولة اعطات كل الإمكانات باش نخلقوه، اليوم خص القطاع الخاص حتى هو يتشجع ويمشي للجهات، وكذلك خلق واحد الحركية فالجهات، حركية اقتصادية كيفما عرفتو، راه خلق شركات، والتوجه نحو التصدير غادي يعطينا:

أولا، أرقام مهمة فالصادرات المغربية؛

ثانيا، أرقام مهمة كذلك فالتشغيل.

إذن، كاين 400 شركة جديدة، كاين تعزيز التموقع الجهوي للشركات حتى هو غادي يكون، فيه عدالة مجالية تصديرية اللي غادي يسعى هاذ البرنامج باش يديرها، وكذلك خلقنا واحد الحاجة سميتها جديدة وهو شركة اللي غادي تكون تجمع الشركات الصغرى باش تشجعهوم على التصدير، كاين شركة اللي مازال ما وصلتش أنها تصدر مازال صغيرة، غادي نخلقو واحد (l'agrégation, une société d'agrégation)، شركة اللي غادي تجمع ذوك الشركات الصغرى، واللي غادي تواكبوم باش توصلهوم أنهم يصدرو فالأول على ما يوليو شركات متوسطة وكبرى، باش يكونو شركات تصديرية، هاذ الشي كله من أجل تشجيع الجهات اللي ما زال ما كتسجلش أرقام، وباش نديرو واحد العدالة مجالية بين الجهات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الآني الرابع موضوعه "تأمين الصادرات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي محمد بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، هاذ السؤال فالحقيقة لابد ما نطرح معك الخلفية ديالو، لأنه ملي طرحت هاذ السؤال، الموضوع اللي بغيت نتناقش معك اليوم ماشي هو التأمين بالمفهوم ديالو الضيق، بغينا نتناولو التأمين ديال الصادرات.

وقبل ما نتفاعل معكم فهاذ الموضوع هذا، اسمح لي باش نحيي عاليا، المصدر المغربي، التاجر والفلاح والمنتج والصانع التقليدي، هاذ الناس يتحملون واحد العبء كبير، أشنو هو هاذ العبء؟ هو أنهم يتحملون عبء أنهم يعملون على إشعاع ديال المملكة المغربية.

هذاك الزليج البلدي اللي تكلمت عليه اليوم، اللي كيمشي لمريكان، راه يتكلم، ينطق، وكبار رجال الأعمال اليوم، اللي ما دارش الدار بالزليج البلدي والسدر والعود المنقوش والجبس وبهذا.. والحمد لله الصانع المغربي أبان عن التفوق ديالو، حتى هاذيك الصنعة ما بغاش يطلق ليها، ما بغاش يعلمها حتى لواحد، وبصحتو خصو يبقى هكا.

اليوم، علاش بغيت نتكلم على التأمين، لأن هاذ المنتج المغربي اليوم اللي كيهز المنتوج ديالو، تيجي عند شركات ديال التأمين اللي تنعرفوها، بحالها بحال الأبناك عندنا للأسف، بغيت تاخذ الكريدي خصك الضمانات، نفس الشيء التأمين، بغيتي هاذ البضاعة اليوم، السائقين ديالنا اليوم، اللي كيمشيو لجنوب الصحراء وكيتحملو يعني المخاطر وتيقتحمو هذاك المجال، كذلك فأوروبا ملي كتوقع بعض الإنزلاقات وبعض التظاهرات، واللي كتمنع وكتضيع واحد العدد السلع ما كتوصلش.

وفهاذ الإطار هذا، التجار ديالنا المغاربة كيفقدو هاذيك العلاقات التعاقدية ديالهم، وكيتأثرو تجاريا، وكيكون عندهم شرط التعويض على الإشكالات اللي كتوقع ليهم، ملي كيمشيو شركات ديال التأمين ديالنا، كيقوليهم احنا ما نقدروش نأمنو هاذ النوع من البضاعة، يعني يؤمنون المؤمن، يعني الحد الأدنى ديال عقد التأمين.

اليوم، هاذ النظام ديال التأمين التكميلي اللي كنتكلمو عليه العمومي، فين وصل؟ واش قادرين أننا نخرجو هاذ التأمين إلى حيز الوجود؟ باش على الأقل نحققو واحد النوع من التوازن فيما يتعلق بالمسألة ديال التأمين، يكون عندنا تأمين يغطي المخاطر الحقيقية، بالنسبة لهاذ الناس اللي تيعملو اليوم على أنهم يخرجو المنتوج المغربي ويوصلوه إلى أبعد الحدود ويقتحمو السوق.

احنا اليوم، كنتكلمو فقانون الاستثمار ديالنا، من بعد المشروع ديال ميثاق ديال الاستثمار، تنتكلمو على تواجد المقاولة المغربية خارج الوطن، كيفاش غادي تتواجد بدون إيجاد أو بدون تأمين فاعل؟

أنا فأكادير، سمعتكم، السيد الوزير، تكلمتو على واحد الرقم وخلعني، من آخر مرة كنتو فأكادير، فاللقاء ديال اللوجيستيك، تكلمتو على واحد le) (manque à gagnerديال الصادرات المغربية، تنظن واش تكلمت على واحد 100 مليار ولا ما عرفتش شحال؟ 120 مليار ديال الدرهم كتضيع على بلادنا، اشنو هي؟ اشنو خصنا يدار باش هاذ 120 مليار ما تبقاش كتضيع هكاك؟ وكيفاش غادي ندعمو الفاعلين؟

بقات ليه واحد 16 ثانية حتى أنا باش نعاود نعقب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

غير ما تخلعش، راه 120 مليار درهم اللي الطاقة التصديرية ديال المملكة المغربية واللي غير مستغلة هو اللي تبنى عليها البرنامج اللي غادي نعرضوه الأسبوع المقبل إن شاء الله، هو اللي غادي نحاولو أننا من خلال ذاك 120 مليار يكون مداخيل جديدة للصادرات المغربية.

إذن هاذ الشي كله اللي قلت عندك الصح، وهاذ الأرقام نعطيك أرقام اللي تعطيك أكثر توضيح لهاذ الموضوع اللي أثرتيه في السؤال ديالك.

الصادرات المشمولة بالتأمين لا تتجاوز 10% من إجمالي الصادرات المغربية، 850 مقاولة من أصل 6000 مقاولة هي اللي عندها التأمين، أي بنسبة 14% هي اللي كتمشي للتأمين في الصادرات ديالها، و75% من الصادرات المؤمنة كتوجه نحو دول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE[6])، خاصة الدول الأوروبية، هذا هو التأمين اليوم اللي عندنا.

البرنامج الجديد، 100 مليون درهم مرصودة من أجل تعزيز هاذ التأمين وباش الناس تتشجع وباش الناس تمشي للدول اللي ما كانش تمشي لها، خاصة فالتوجه ديال سيدنا الله ينصرو نحو الدول الإفريقية.

اليوم، هاذ التامين غادي يشمل 15 دولة إفريقية، هاذ التأمين الجديد اللي دارت، وهاذ الطريقة الجديدة من أجل تشجيع الصادرات نحو القارة الإفريقية غادي تمكننا من تغطية 7.5 مليار درهم إضافية من الصادرات المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي بن فقيه في 19 ثانية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

غير واحد السؤال.

مزيان هاذ الشي اللي قلت السيد الوزير، وتيبان بأنكم حطيتو اليوم الأصبع على مكمن الخلل.

في القضية ديال التأمين، وفعلا هاذي مقاولات مواطنة وخاصها تكون مقاولات مواطنة، وإلا ما معنى أنه تكون عندنا شركات ديال التأمين كتحتكر هاذ السوق وما كتقدرش تأمن لنا هاذ التاجر وهاذ المصدر المغربي.

السؤال اللي بغيت نطرح معك، السيد الوزير، وأنتوما اليوم كوزير مكلف بالتجارة الخارجية، واش ما حانش الوقت اليوم أن نفكر في المسألة، ما هو المنتوج الذي خصنا نصدروه؟ واش كاين منتجات اللي كيخصها تتصدر على حالتها أو لا خصنا نعاودو النظر أن أي منتوج مغربي يحتاج إلى قيمة مضافة أنه تدار ليه القيمة المضافة فالبلاد عاد يخرج وهذا في حد ذاته..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

إن شاء الله السيد المستشار، مباشرة بعد يوم الأربعاء غنقدم، تحت الإشراف ديال السيد رئيس الحكومة، البرنامج ديال التجارة الخارجية، غادي نجي للبرلمان وغادي نعطيكم شروحات حول المضامين ديال البرنامج ديال التجارة الخارجية، واللي فيه عدد كبير من التقاطعات مع الاقتراحات ديالك.

بغيت نقول لك أنه هاذاك الشي ديال يمشيو وشركات التأمين ما كتعطيهمش التأمين، اليوم كاين شركة ديال إعادة التأمين وطنية واللي لجأت إلى شركة إعادة التأمين دولية من أجل ضمان أنه اللي مشى يدير التأمين ما يترفضش له الملف ديالو.

وعلى المستوى الإفريقي، غادي ندعمو الشركات التصديرية الوطنية باش تمشي وباش تعزز الصادرات ديالها في الأسواق الجديدة وفي الأسواق التقليدية كذلك، ومن خلال هاذ التأمين كنأمنو أنه في الجزء الأول أننا نحققو على الأقل واحد الرقم إضافي ديال 7.5 مليار درهم، كل درهم ديال التأمين غادي يعطينا 75 درهم ديال الصادرات إضافية، بمعنى هذا التأمين هو فقط مرحلة أولى ديال هاذ 100 مليون درهم، في انتظار أننا إيلا شفنا نتائج إن شاء الله متميزة، أن الناس تشجع وأن الناس تنخرط.

لأن هاذ الشي كله كاين برامج حكومية، كاين إرادة حكومية، ولكن خص القطاع الخاص ينخرط، المصدرين ينخرطو، المصدرين يتشجعو، يمشيو يأمنو، كاين تغيير، كاين حوايج جداد، ما خصناش نبقاو نعقلو على الصعوبات اللي كانت زمان.

[6] **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **É**conomiques.

اليوم، الحكومة عندها إرادة باش أنها تدفع بقطاع التجارة الخارجية، تدفع بالصادرات نحو الأمام، تدفع بالأرقام نحو الأمام، خص اللي ينخرط كذلك من القطاع الخاص، ويمشي نحو التوجه ديال بلادنا اللي هي 2 أولويات عندنا أو 3 الأولويات:

- نحافظو على الأسواق التقليدية؛
- التوجه نحو إفريقيا؛
- والتوجه كذلك نحو الدول العربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على مساهمتكم القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

وشكرا للجميع.